



PROVISIONAL

A/36/FV.86

12 December 1981

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والثمانين

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الاثنين، ٧ كانون الأول/ديسمبر (١٩٨١)، الساعة ٣٠/١٠

(العراق)

السيد كتاني

الرئيس:

(بنين)

السيد سوغلو

ثم:

(نائب الرئيس)

— السنة الدولية للمعوقين [٣٠] (تابع):

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) تقرير اللجنة الثالثة

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون

المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza.

مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

81-62811/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٠٠مواصلة نذر البند ٣٠ من جدول الأعمالالسنة الدولية للمعوقين( أ ) تقرير الأمين العام (A/36/471 و Add.1 الى Add.3)( ب ) تقرير اللجنة الثالثة (A/36/764)( ج ) تقرير اللجنة الخامسة (S/36/771)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان تقرير الأمين العام فيما يتعلق بهذا البند من جدول الأعمال وارد في الوثيقة A/36/471 و Add.1 الى Add.3 ويتضمن تقرير اللجنة الاستشارية للسنة الدولية للمعوقين في دورتها الثالثة . وفي هذا الاطار، سوف يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في جلستها العامة السابعة والخمسين المنعقدة في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ قد وافقت على أن اللجنة الثالثة يجب أن يسمح لها بمعالجة بعض الأمور التي تتعلق بهذا البند ، مثل اعداد توصيات ومشاريع قرارات وتقدمها للجمعية العامة لاعتمادها . وتقرير اللجنة الثالثة وارد في الوثيقة A/36/764 .

وأود أن أقترح اقفال قائمة المتحدثين بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال في الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم . وانا لم يكن هناك اعتراض ، فيكون قد تقرر ذلك .  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : في هذا الاطار، أود أن أذكر بأنه في عام ١٩٧٦ ، أعلنت الجمعية العامة عام ١٩٨١ كسنة دولية للمعوقين ، مع تحديد الأهداف الأساسية التالية :  
أولا ، مساعدة المعوقين على التكيف في اطار المجتمع الذي يعيشون فيه . ثانيا ، تعزيز جميع الجهود الرامية الى تقديم المساعدة المناسبة والتدريب والرعاية والتوجيه وفرص العمل الملائمة للمعوقين .  
ثالثا ، اعلام الرأى العام بحقوق المعوقين . رابعا ، دعم الجهود الرامية الى منع العجز وتأهيل المعوقين .

ان مقرر الجمعية العامة باعلان السنة الدولية ، كان تأكيدا للايمان العميق بحقوق الانسان وحرية الأساسية وكرامته وقيمه وتعزيزا للعدالة الاجتماعية كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة . وفي نفس الوقت ، فان الجمعية العامة قد نذرت باعلان حقوق المتخلفين عقليا لعام ١٩٧١ وباعلان حقوق المعوقين لعام ١٩٧٥ . وبالتالي ، فقد كان شعار هذه السنة " المشاركة الكاملة والمساواة " .

وقد قررت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين في عام ١٩٨٠ ، ادراج " السنة الدولية للمعوقين " كبنء على مشروع جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة وأنه نظرا لأهمية هذا البنء فانه يجب أن يبحث في الجلسة العامة احتفالا بهذه السنة .

ان المعوقين يكونون مجموعة كبيرة تبلغ نسبتها ١٠ في المائة من سكان العالم تقريبا ، ويبدو أن عددهم يتزايد . ان العجز ينجم في كثير من الأحيان عن الحروب وحوادث الصناعة واهمال الصحة العامة . ويجب ألا ننسى ، في ضوء العدالة الاجتماعية ، أن المعوقين دائما هم الذين يدفعون الثمن عن طريق معاناتهم الناجمة عن الأنشطة الانسانية أو الاهمال .

ان السنة الدولية للمعوقين تقترب من نهايتها الان ، وقد أثارت وعيا عاما بمشاكل المعوقين وبضرورة منع العجز وأسهمت في ايجاد جو ايجابي يحيط بمشكلة انسانية خطيرة وأساسية تؤثر على ملايين البشر في جميع أنحاء العالم .

وفي هذا المجال المعقد للغاية للعجز ومنعه ، فقد وجدنا نشاطا مكثفا وشاملا سواء من جانب الدول الأعضاء أو من جانب العديد من أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها بالاضافة الى الجهود غير العادية للمنظمات غير الحكومية .

ان السنة الدولية للمعوقين قد أذكت توقعاتنا بأننا يمكن أن نحسن من ظروف الحياة لأولئك الناس . وأود أن أعبر عن الأمل في أن الدول الأعضاء سوف تسهم في الجهود الرامية الى تحقيق هذه التوقعات .

واعطي الكلمة الان للأمين العام .

السيد الأمين العام (الكلمة بالانكليزية) : بينما نقرب من نهاية السنة الدولية للمعوقين فإنه لمن الملائم أن نستعرض التقدم الذي أحرز حتى الآن وأن نؤكد مرة أخرى عزمنا على بذل المزيد من الجهد من أجل أن نضمن للمعوقين المكان الذي يستحقونه في المجتمع .

ان الموضوعين اللذين حثنا بتأكيد خاص في مجالنا للمشكلة بما احترام الكرامة الإنسانية للأشخاص المعوقين ومشاركتهم على أساس من المساواة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتهم . اننا نعتقد أن العمل لرفاهية الأشخاص المعوقين يجب أن يعزز، ليس فقط، من واقع الاحساس بالشفقة أو العطف عليهم، لكن من اعترافنا بما يمكن أن يقدمه من مساهمة مفيدة ومنتجة لرفاهية مجتمعاتهم .

وما من شك في أن مشكلة العجز هي مشكلة ذات بعد عظيم . فبالرغم من أن الأرقام المتاحة ليست كافية دللنا، الا أن اجمالي عدد المعوقين جسديا أو عقليا في العالم يتدرب حوالي خمسمائة مليون، ثلثهم من الأطفال . كما أن ثمانين في المائة من المعوقين يعيشون في البلدان النامية حيث يتلقى أقل من واحد في المائة منهم مساعدة التأهيل . ومن الواضح أن هذا الموضوع لا يمكن أن يحالج بمعزل عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى . ان أهم سبب للعجز هو سوء التغذية في العالم . لذا، يجب أن ترتبط جهودنا بالمبادرات الرامية الى زيادة انتاج الغذاء وتحسين نوعية غذاء الأطفال .

ولقد عنيت الأمم المتحدة منذ زمن طويل باحتياجات المعوقين حتى قبل أن تقرر الجمعية العامة اعلان سنة ١٩٨١ كسنة دولية للمعوقين يجب أن يركز خلالها الاهتمام على مشاكلهم وتكثيف الجهود لمساعدتهم . ففي عام ١٩٤٨ تأكد الحق في الأمن في حالة البطالة والمرض والعجز بموجب المادة "٢٥" من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وبعد ذلك بعقد واحد طالب اعلان حقوق الطفل بمعاطة خاصة، وتعليم ورعاية الأطفال المعوقين جسديا أو عقليا . وأعقب ذلك في عام

١٩٧١، الاعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقليا، وفي عام ١٩٧٥ الاعلان الخاص بحقوق المعوقين . ولقد كانت الاستجابة للسنة الدولية مشجعة، ويسعدني أن ألاحظ أن اللجان الوطنية قد انشئت في "١٢٧" بلدا لتشجيع أهداف هذه السنة وتميزها . فلقد عقدت الاجتماعات الاقليمية في مختلف أجزاء العالم لبحث الحلول طويلة الأجل لمشاكل مكافحة العجز وتأهيل المعوقين

واتاحة المساواة في الفرص لهم . وطى الصعيد الدولي ، وبين الأنشطة التي دارت كانت هناك ندوة للخبراء المهتمين بالمعونة الفنية أسفرت عن عدة توصيات مفيدة ، تستحق دراستنا البعثة للخباية . وباري اعداد مشروع برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية وسوف يكون متاحا للجمعية العامة في العام القادم . ولا تزال اللجنة الاستشارية للسنة الدولية للمعوقين — تحت القيادة القوية للسفير منتصر — تواصل تقديم المعونة القيمة لجهودنا المتضافرة لتعزيز أهداف هذه السنة .

ولقد تم انشاء صندوق ائتماني للسنة الدولية للمعوقين وتلقى مساهمات سخية من العديد من الدول الأعضاء لتمويل مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة ، خاصة في البلدان النامية . ويحدوني وطيد الأمل في أن تزيد الدول الأعضاء من تأييدها لهذا الصندوق وهذا يساعد في تنفيذ البرامج والمشروعات المتعلقة بالمعوقين .

لقد انجز الكثير حقا هذا العام وقد طلبت من ممثلي الشخصية للسنة الدولية للمعوقين السيدة شاهاني ، أن تقدم للجمعية مزيدا من المعلومات في هذا الشأن . وأود أن أنتهز هذه الفرصة كي أعرب عن عميق تقديري للوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة لاسهاماتها القيمة في الأنشطة المرتبطة بهذه السنة . كما أود أيضا أن أعرب عن تقديري للمنظمات غير الحكومية المعنية لجهودها الدؤوبة للعمل على انجاح هذه السنة .

ان الأمم المتحدة وحدها لا تستطيع أن تحل المشاكل العديدة للمعوقين في العالم . لكن ما تستطيع الأمم المتحدة أن تفعله — بل وماتفعله بالفعل — هو توفير محفل دولي للفت النظر الى أولئك المعوقين في المجتمع ، وتعزيز التعاون من أجل حل مشاكلهم واعطاء دفعة للجهود التي تبذل على مختلف المستويات .

ان تعيين سنة للمعوقين في حد ذاته أمر غير كاف . لذا ، فانني أود أن أوصي الحكومات والمنظمات المعنية والجمهور بصفة عامة بأن يستفيدوا تماما من الوعي والاهتمام اللذين أثيرا للسير في تنفيذ برامج عمل صالحة وعملية وطويلة المدى . ويجب علينا ألا نسعى فقط لمعالجة العجز لكن أيضا للتأكد من أن المعوقين يحصلون على ما هو مكفول لمعظمنا ، أي الفرصة للمشاركة في حياة المجتمع على قدم المساواة وبصورة كاملة . لذا ، فانه من الأهمية القصوى أن تبقى الدفعة والاهتمام اللذان

أشارتهما هذه السنة ويستمران على جميع المستويات ، فالواقع، يجب أن تكون سنة ١٩٨١ هي بداية حملة مستمرة للمحوقين

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ، أعلي الكلمة لرئيس اللجنة الاستشارية للسنة

الدولية للمحوقين السيد علي السني المنتصر من الجماهيرية العربية الليبية .

السيد علي السني المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية) (رئيس اللجنة الاستشارية

للسنة الدولية للمحوقين) : السيد الرئيس ، انه لمن دواعي الشرف أن أتحدث الى الجمعية العامة الموقرة بوصفي رئيسا للجنة الاستشارية للعام الدولي للمحوقين ، في هذه المناسبة العظيمة المكرسة لتكريم العام ، ويسعدني أن أؤكد في البداية أن الاستجابة الدولية الصادقة لصدارة بلادى ليبيا التي قادت الى اعلان الجمعية العامة عام ١٩٨١م عاما دوليا للمحوقين ، تعد مؤشرا واضحا على الأهمية الخاصة التي تكتسبها مضامين السنة ، كما تدفني الى الشعور بأن هذه السنة تعتبر من أنجح السنوات التي أعلنتها الأمم المتحدة حتى الآن ، حيث أنها قد أيقظت ونمت الوعي العام في كافة أنحاء المعمورة ولفتت الانتباه الى حاجة مئات الملايين من المحوقين الذين تقدر نسبتهم كما تشير آخر الاحصاءات بحوالي ١٠ في المائة من اجمالي سكان العالم .

ان تلك الاستجابة قد انعكست على الفور في انشاء لجان وطنية للعام فيما يزيد عن ٢٥ دولة ،

عطت على توعية المواطنين وتبئيمهم الى حقوق المحوقين في الاندماج والمشاركة في مختلف أرجاء الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وتطوير مفاهيم جديدة في ميادين منع الاعاقة والتأهيل وغيرها .

( السيد المنتصر ، رئيس اللجنة الاستشارية  
للسنة الدولية للمعوقين )

ومن جهة أخرى فقد تم تطوير تعاون دولي مكثف لتنفيذ أهداف العام الدولي ، من خلال تطبيق ما ورد في قرارات الجمعية العامة ذات العلاقة ، ويرجع الفضل في ذلك الى ما قامت به الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسساتها من تعاون وتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى الحكومية وغير الحكومية ، ومنظمات المعوقين والدول الأعضاء .

هذا كما تضمنت أنشطة السنة الدولية ، شد الانتباه الى فئات معينة من المعوقين مثل الأطفال والشباب والنساء والمسنين واللاجئين وضحايا الحرب والجريمة ، ونتج عن ذلك ازدياد الوعي بالمشاكل التي تعانيها هذه الفئات .

ومهما كان من أمر فان التطبيق العملي لشعار السنة ( المشاركة الكاملة والمساواة ) يتطلب وقتا كافيا وبيئة دولية ملائمة وبصفة خاصة في المناطق النائية من العالم حيث يعيش أغلب المعوقين .

بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٣٢/٣٣ الصادر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ م فقد أنشئت اللجنة الاستشارية للعام الدولي للمعوقين وتألفت بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٣٣/١٧٠ من مثلي ( ٢٣ ) دولة عضو جرى تعيينهم على أساس التوزيع الجغرافي العادل ، وبموافقة المجموعات الإقليمية ، وتمثلت المهمة الأساسية الملقاة على عاتق اللجنة في ذلك الوقت وكما ورد في قرار انشائها ، في دراسة مشروع برنامج السنة الدولية ، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة ، الا أن هذه المهمة قد تطورت وتوسعت طبقا لما رسمته الجمعية العامة ، في قراراتها الحالية وعلى نحو ما يرد ذكره فيما بعد .

هذا وقد عقدت اللجنة الاستشارية منذ انشائها وحتى الآن ثلاث دورات ، ففي الدورة الأولى ( ١٩ الى ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ م ) أعدت اللجنة خطة العمل للسنة الدولية ، وفي الدورة الثانية ( ٢٠ الى ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٠ ) قامت بالنظر في تنفيذ خطة العمل وبرنامجها الاعلامي وطرق تحسين مشاركة المعوقين ومنظماتهم في أنشطة السنة ، أما في دورتها الثالثة ( ٣ الى ١٢ آب/اغسطس ١٩٨١ م ) فقد كرست اللجنة أعمالها لدراسة أنشطة المتابعة للسنة الدولية ، بما في ذلك وضع برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ، وكذلك امكانية مواصلة أنشطة المعهد الدولي لاعادة التأهيل في الدول النامية ، وتتلخص أعمال هذه الدورة في تقرير اللجنة المرفق بالوثيقة (A/36/471/Add.1) .

( السيد المنتصر ، رئيس اللجنة الاستشارية  
للسنة الدولية للمعوقين )

لا أود أن أدخل في تفاصيل برنامج العمل العالمي وذلك لأن الجمعية العامة ستتناول تفاصيله في دورتها المقبلة ، الا أنه ينبغي الإشارة في هذه المرحلة وبصورة عامة أن البرنامج يهدف الى تحقيق المشاركة الكاملة للمعوقين في الحياة الاجتماعية وتنمية المجتمعات التي يعيشون فيها ، والى توفير حياة معيشية للمعوق مساوية تماما لأحوال سائر المواطنين ، وتطبيق هذه المفاهيم في جميع البلدان بصرف النظر عن مستوى نموها ، كما يتعرض البرنامج الى الوقاية من الاعاقة ، واعادة التأهيل واثاحة الفرص المتساوية .

وقد صمم مشروع البرنامج ليتناسب وقدرات كافة البلدان وعلى كل المستويات ، الا أن المرحلة الزمنية لتنفيذه وتقدير الأولويات يتفاوت دون شك من بلد الى آخر ، ويتوقف على أولويات التنمية ، كما يتوقف على توفر الموارد واختلاف التقاليد الاجتماعية والثقافية .

ولقد طلبت اللجنة الاستشارية من الأمين العام تعميم مشروع برنامج العمل العالمي بصياغته التي اعتمدها في دورتها الثالثة ، وذلك لاثاحة الفرصة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية ، ومنظمات المعوقين للتعليق عليه ، كما طلبت من الأمين العام أيضا أن يعد ، على أساس التعليقات الواردة ، مشروعا منقحا يقدم مرفقا بالمشروع الأصلي الى اللجنة في دورتها الرابعة ، بغرض وضع الصياغة النهائية التي ستعرض على الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين لاعتماده . وأود بهذه المناسبة أن أهدب بكافة الدول الأعضاء والمنظمات المهتمة أن تسارع في ارسال تعليقاتها ومقترحاتها حول المشروع الى الأمين العام حتى يتمكن من اعداد واحالة المشروع المنقح الى الدول الأعضاء في اللجنة في متسع من الوقت ، لتمكينها من الاستعداد والمشاركة الفعالة في مداولات اللجنة في دورتها الرابعة .

ومما تناولته اللجنة في دورتها الثالثة أيضا ، التقرير الذي قدمه الأمين العام بشأن مسألة امكانية مواصلة أنشطة المعهد الدولي لاعادة تأهيل المعوقين في البلدان النامية ، على ضوء تجربة السنة الدولية للمعوقين وذلك في اطار دراستها لأنشطة الدعم ، وتنمية التعاون التقني في ميادين الوقاية ، واعادة التأهيل واثاحة الفرص المتساوية في البلدان النامية وأوصت الأمين العام بضرورة اتخاذ اجراء فوري لضمان هذا الدعم ، الى حين الفصل نهائيا في هذه المسألة .



ما يثير ارتياحي انه خلال كل دورات اللجنة المشار اليها فقد كانت نسبة المشاركة عالية ، وأن مستوى النقاش قد دل على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذه القضية الانسانية ، وضرورة وضع شعارها موضع التنفيذ ، ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن مداوات اللجنة قد تغلبت فيها دائما الاعتبارات الانسانية على الاختلافات السياسية والايديولوجية ، وحتى في تلك الحالات النادرة جدا التي انعكست فيها بعض تلك الاختلافات ، فإنه لم يكن من الصعب تحديدها ، والقضاء عليها ، ورغم اقرارنا بالواقع الأليم لعالمنا السياسي اليوم ، فإننا نطمح فسي أن تسود هذه الروح أعمالنا في المرحلة المقبلة ، وحتى مع افتراض تعاضم وصعوبة مشاكل المعوقين فإنه ينبغي علينا على الأقل أن ندرك أن مجرد البحث في هذه المشاكل يعد عاملا للتقريب لا للتفريق ، وهذا في حد ذاته أمر بالغ القيمة في عالم اليوم .

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالاعراب عن عميق تقديري وامتناني لكل أولئك الذين كانوا طرفا مباشرا في العمل المتعلق بالسنة الدولية والذين تمكنوا حقا ويعون من الله من أن يؤدوا ما أوكل اليهم من مهام على الوجه المطلوب .

أود أولاد أن أتوجه بالشكر للدول الاعضاء في اللجنة الاستشارية ومثليها الذين عملوا باخلاص ومشقة في كل وقت من أجل الوفاء بما عهد اليهم به .

كما أود أن أتقدم بالشكر للسيد الأمين العام الدكتور كورت فالدهايم ومثله الخصاص السيدة شاداني ومساعدتها الذين أظهروا مقدرة وكفاءة عالية في القيام بمهمتهم ، ولادارة الاعلام العام التي لعبت نشاطاتها دورا هاما في التعريف بأهداف السنة الدولية ، وأيضا لكل الوكالات المتخصصة والبرامج والهيئات الدولية والاقليمية الأخرى التي شاركت بشكل ملحوظ في انجاح السنة .

أخيرا ، أود أن أشكر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة ، ومنظمات المعوقين ، والمعوقين أنفسهم الذين أصروا على أن يكونوا في مستوى التحدي الذي تفرضه السنة ، وشاركوا بآرائهم وكافة ما يتوافر لديهم من امكانيات في الأنشطة التي جرت في كل بقاع العالم احتفالا بالسنة . وفقنا الله جميعا في خدمة الأهداف الانسانية النبيلة لمنظمتنا .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ان مزيدا من التفاصيل التي اعتقد أن أعضاء الجمعية يرغبون في معرفتها ، سوف تقدمها كما ورد في بيان الأمين العام المشمل الخاص له للسنة الدولية للمعوقين السيدة ليتيسيا شاهاني ، واني أعطيها الكلمة .

السيدة شاهاني ( المشمل الخاص للأمين العام للسنة الدولية للمعوقين )

( الكلمة بالانكليزية ) : لقد طلب مني السيد الأمين العام في بيانه أن أقدم الى الجمعية مزيدا من المعلومات المفصلة حول انجازات السنة الدولية للمعوقين ، ويسعدني أن أتشرف بتلبية هذا الطلب .

فمنذ أن بدأت السنة الدولية للمعوقين رسميا في كانون الثاني /يناير الماضي ، أنجز عمل كبير وقيم في المجالين الوطني والدولي لخدمة المعوقين في جميع أنحاء العالم .

ووفقا للنتائج التي تحققت على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي ، فاني أعتقد أن السنة الدولية قد حققت هدفها تماما ويمكن أن تعتبر هذه السنة احدى السنوات الناجحة التي أعلنت عنها منظومة الأمم المتحدة . ولقد أثبتت أيضا وحدة هذا الموضوع في المجتمع الدولي بأسره . ان هذه السنة قد عكست الاحتياجات العميقة لخمسمائة مليون من المعوقين في العالم ، تعيـش غالبيتهم في المناطق الريفية للبلدان النامية ويشكلون ١٠ في المائة من سكان العالم . ان الرغبة في تحقيق هدف السنة الدولية للمعوقين ، هو " المشاركة الكاملة والمساواة " .

ان جزءا من هذه الأنشطة ، قد ورد في الوثيقة (A/36/471) المعروضة أمام الجمعية . ومع ذلك ونظرا لأن التقرير لا يغطي الا الفترة حتى نهاية تموز/يوليه ١٩٨١ ، فقد كان من الضروري نشر الملاحق ( ١ و ٢ و ٣ ) لتغطية حدثين هامين وقعا منذ ذلك الحين وهما اجتماع اللجنة الاستشارية للسنة الدولية للمعوقين من ٣ الى ١٢ آب/اغسطس واجتماع ندوة الخبراء العالمية المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والمساعدة التقنية في ميدان الوقاية من العجز واعداد التأهيل والذي عقد من ١٢ الى ٢٣ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨١ . ان كلا الاجتماعين قد عقد في مركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في فيينا . ولكي أقدم لكم فقرة عن الأنشطة المكثفة على المستويين المحلي والدولي خلال الفترة من أول آب/اغسطس ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٤ ، فقد وزع عليكم جدول زمني لهذه الأنشطة .

واسمحوا لي أولاً أن أتحدث عن الأنشطة على الصعيد المحلي . لقد شكلت ١٢٧ لجنة وطنية للسنة الدولية للمعوقين من قبل الدول الأعضاء وذلك عقب صدور قرار الجمعية العامة ٣٤ / ١٥٤ . ان تلك اللجان الوطنية عامل مساعد في زيادة الوعي العام بوجود المعوقين ومشاكلهم . كذلك فان هذه اللجان تساعد الحكومات المعنية على تنسيق وتعزيز الأنشطة والبرامج المتعلقة بمساعدة هذه الفئة الأقل حظاً من المواطنين . ومع المنظمات غير الحكومية ، فان هذه اللجان الوطنية تعمل على تعزيز مفاهيم وتقنيات جديدة في ميدان الوقاية من العجز واعادة التأهيل ، وهي تشكل همزة وصل هامة بين المستوى الوطني ومركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في فيينا . ان اللجان الوطنية عليها أن تضطلع بدور رئيسي في متابعة أنشطة السنة الدولية للمعوقين . ويسرني كذلك أن أخبركم أن أكثر من تسعين برنامجاً وطنياً للأنشطة قد وصل الى المركز فعلاً .

ان سلسلة من الاجتماعات قد عقدت على الصعيد الاقليمي . ولقد عقد الاجتماع الاقليمي الأول في بنكوك في أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ تحت اشراف الهيئة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . ثم دعي الى اجتماع في أديس ابابا في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ تحت اشراف المشترك لمنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ عقد اجتماع في سانتياجو نظمه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وفي نيسان / ابريل ١٩٨١ عقدت حلقة دراسية عربية اقليمية في الكويت ، نظمتها اللجنة الوطنية الكويتية للاحتفال بالسنة الدولية للمعوقين وبالمساعدة الفنية للجنة الاقتصادية لغرب آسيا . ولقد أعطت هذه الحلقة الدراسية فكرة عن اجتماع اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا الذي عقد في نيسان / ابريل ١٩٨١ في صنعاء . أما الاجتماع الأخير فقد نظمه الأمم المتحدة بالتعاون مع حكومة فنلندا وعقد في فنلندا في أيار / مايو وحزيران / يونيو ١٩٨١ وذلك لدول الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى ندوة الخبراء العالمية المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والمساعدة التقنية في ميدان الوقاية من العجز واعادة التأهيل والتي كانت أحد الأحداث الهامة وتم تنظيمها خلال السنة الدولية للمعوقين . ان هذه الندوة التي عقدت في فيينا في تشرين الأول / اكتوبر الماضي ، حضرها ٥١ خبيراً من جميع مناطق العالم وجهت اليهم الدعوة بصفتهم الفردية و ١٢٦

مراقبا يمثلون (٤ دولة من الدول الأعضاء ، فضلا عن عدد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية . ان عددا كبيرا من المشتركين والمراقبين ، ويسرني أن أعلن ذلك ، كانوا من المعوقين .

ولقد كرست هذه الندوة مداولاتها أساسا للعمل على تعزيز التعاون التقني بين البلدان النامية في مجال الوقاية من العجز وإعادة التأهيل . ان أحد المنجزات الضخمة لهذه الندوة ، هو اعتماد خطة العمل الايجابية لفينا التي توضح الحاجة الى مزيد من التعاون التقني الفعال والمساعدة في مجال أمور المعوقين . ان تقرير الندوة وخطة العمل الايجابية لفينا ، سوف يوزعان على الوفود في القريب العاجل .

وأود كذلك أن أخبر الجمعية بأن احدى النقاط الهامة من الأنشطة التي تمت خلال السنة الدولية للمعوقين ، كانت اعداد مشروع برنامج عمل دولي يتعلق بالمعوقين . ان رئيس اللجنة الاستشارية السفير منتصر ، قد أخبر الجمعية على نحو تام بعمل اللجنة الاستشارية فسي تقريره . ونحن نأمل في أن مشروع هذه الوثيقة الأساسية ، سوف يشكل أساسا للأنشطة القادمة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال تكافؤ الفرص للمعوقين بما في ذلك الوقاية من العجز وإعادة التأهيل . ان مشروع برنامج العمل الدولي الخاص بالمعوقين ، ليس خطة عمل مفصلة بل ان كل بلد لها أساليبها الخاصة في معالجة المواطنين المعوقين فيها في اطار تقاليدھا الثقافية والاجتماعية . ومع ذلك ، فاننا نأمل في أن مشروع برنامج العمل هذا ، سوف يندمج على توجيهات لعدة سنوات مقبلة مما يسمح للبلدان بصفة فردية أن تعزز أنشطتها المقبلة في صالح المعوقين . وفي هذا الصدد ، فان اللجان الوطنية في مختلف البلدان يجب أن تضطلع بدور أساسي .

وبالإضافة الى ذلك فان مشروع برنامج العمل الدولي ، عليه أن يعزز الجهود الدولية بشأن أمور المعوقين . وأود في هذه المرحلة أن أشير الى الجهود المشتركة المكثفة للمنظمات التابعة للأمم المتحدة وللوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية . وأود أيضا أن أعبّر عن شكرى لجميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة لتعاونهم وأن أقدم لهم التهاني على جميع منجزاتهم الهامة . كذلك أود أن أشكر المنظمات غير الحكومية لتعاونها .

وأود الآن أن أشير الى بعض الأفكار الرئيسية والعناصر الأساسية من مشروع برنامج العمل الدولي الذي سوف ينظر بغية اعتماده من الجمعية العامة في العام المقبل .  
ان أحد الاتجاهات الظاهرة والواضحة في هذا المجال ، يكمن في الدور المتزايد الذي يجب ان يضطلع به الأشخاص المعوقون بأنفسهم في حل مشاكلهم ، وكذلك يكمن في الدور الفعال الذي يسهمون به في الحياة الاجتماعية . ان منظمات الأشخاص المعوقين قد تميزت بالطريقة التي شاركت بها مع المنظمات الوطنية والدولية سعيا لتعزيز أهداف السنة الدولية للمعوقين . وانني لعلني ثقة عميقة من أن هذه السنة الدولية قد اضطلعت بدور كبير لتشجيع المعوقين أنفسهم على العمل بما يخدم مصالحهم الخاصة ، ويجب أن يؤخذ كل ذلك في الاعتبار لدى الاعداد لخطط المستقبل . ونحن في الأمم المتحدة ، سوف نعطي أولوية قصوى للسياسات التي سوف تسمح للأشخاص المعوقين بأن يكونوا اكثر اعتمادا على أنفسهم وان يشاركوا في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم الخاصة .

ان الفكرتين الرئيسيتين اللتين انبثقتنا واسترعتنا الاهتمام خلال أنشطة السنة ، كانتا منع العجز واتاحة الفرص المتكافئة للأشخاص المعوقين . أما الموضوعات المتعلقة بمنع العجز ، فتتعلق من منع الحروب والنزاعات المسلحة واستئصال الأمراض ومنع العجز من ان يتحولوا الى معوقات اجتماعية . ان زيادة تكافؤ الفرص لازالة العوائق الاجتماعية والمادية والمواقف التي تحول دون توفير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمعوقين ، هي الموضوع التالي الذي يحظى باهتمامنا . ان مشروع برنامج العمل الدولي يعطي أولوية قصوى لهذين الموضوعين .

ان اعادة التأهيل يجب ان تلعب دورا كبيرا في أي برنامج وطني من أجل المعوقين . ان الخدمات المناسبة من أجل اعادة التأهيل ، يجب أن تكفل لعدة ملايين من الأشخاص الذين يعانون من العجز . ومع ذلك هناك ضرورة ملحة للتفكير في أهداف وزوايا جديدة لتناول هذا الموضوع بالبحث . وهناك أدلة كثيرة تؤكد على ان النظريات التقليدية في معالجة هذا الموضوع ليست فعالة تماما . ان هذه الطريقة مكلفة وتتطلب اعدادا مهنيا لعدد كبير من الموظفين ومعدات مرتفعة الثمن . ان النتيجة الحتمية ، هي ان العديد من حكومات الدول عليها أن تأخذ بمناهج جديدة لاعادة التأهيل وأن تركز حينذاك على النهج المؤسسي . ان عددا كبيرا من البلدان

المتقدمة ، قد بدأ في اتباع هذا الطريق ، ان أنه قد بدأ الاعتراف بشكل متزايد بضرورة اقامة الخدمات ذات الأساس الاجتماعي ، وذلك ضمانا لتقديم جميع الخدمات لاعادة التأهيل بجميع أنواعه . وفضلا عن ذلك فان هذا المنهج يمكن ان يسهل ادماج المعوقين وادخالهم في المجتمع . وأود أيضا ان اتحدث عن مدى أهمية ضمان امكانيات العمل للمعوقين . فعلينا أن نشجع المشاركة الكاملة بالقدر المستطاع من قبل اصحاب العمل ومن قبل النقابات لاتاحة فرص العمل للمعوقين وتوفير الحماية لهم في هذه الأعمال . وهنا توجد واحدة من أهم الطرق لكي نعلم الاشخاص الأصحاء والمعوقين على حد سواء العيش جنبا الى جنب في ظل التسامح والاندماج المتبادل .

ان أنشطة هذه السنة ، قد اثبتت ان مشاكل الأشخاص المعوقين انما تشكل موضوعا للتعاون العالمي ويمكن ان تشكل هدفا كبيرا من أجل التنمية والتعاون التقني . ان السنة الدولية للمعوقين التي أعلنت عنها الأمم المتحدة ، قد أوجدت أملا لنحو ٥٠ مليون من المعوقين في جميع أنحاء العالم . اننا بصفة جماعية وفردية ، يجب ان نتحمل مسؤولية التصرف بحيث يمكن لمنجزات هذه السنة الدولية ان تترجم الآن وفي المستقبل على شكل سياسات رسمية وفي برامج محددة .

وهكذا يمكن ان نفتح عهدا جديدا في تطور المجتمع الانساني ، ويمكن القول حينئذ ان المجتمع الدولي وفضل السنة الدولية للمعوقين قد بدأ في تقديم العون اليهم بغية تحقيق حياة أكثر فائدة لهم . وقيامنا بذلك ، فان الأشخاص الأصحاء أنفسهم وموجب علاقتهم مع المعوقين قد أصبحوا افرادا اكثر حساسية وأكثر ثراء في المجتمع البشري .

السيد فوجي (اليابان) مقرر اللجنة الثالثة قدم تقرير اللجنة A/36/764 ثم تحدث كما يلي :

السيد فوجي (اليابان) ، مقرر اللجنة الثالثة ، (الكلمة بالانكليزية) : من دواعي الشرف الكبير لي أن أقدم للجمعية العامة تقرير اللجنة الثالثة عن البند ٣٠ المعنون " السنة الدولية للمعوقين " . وهذا التقرير وارد في الوثيقة (A/36/764) .

ووفقا لمقرر الجمعية العامة ، فقد بدأت اللجنة الثالثة دراسة هذا البند يوم ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر . وكما فعلت في السنوات الماضية ، فقد اعتمدت مشروع القرار دون تصويت ، وتوصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٢ من تقريرها .

وأود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى حقيقة أن الملحق رقم ٣ للوثيقة A/36/471 قد وُزِعَ في الأسبوع الماضي بعد طبع التقرير .

ان مضمون مشروع القرار غني عن الشرح . ولكنني أود أن انتهز هذه الفرصة لكي اقترح تعديلا صياغيا بسيطا بناء على نصح تلقيناه من بعض الوفود . ان الفقرة ١ من الديباجة التي ترد في الصفحة ٤ من النسخة الانكليزية وتبدأ بعبارة " وان تعرب عن ارتياحها لعقد " تشير الى اجتماعين دوليين ، وهي طويلة أكثر مما يلزم ، ولذلك أود ان اقترح تقسيمها الى فقرتين . فالفقرة ١ من الديباجة تقرأ كما يلي :

" وان تعرب عن ارتياحها لعقد دورة الخبراء العالمية المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والمساعدة التقنية في ميدان الوقاية من العجز واعادة التأهيل في فيينا ، والنمسا ، خلال الفترة من ١٢ الى ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ " .  
ومعد ذلك يكون نص الفقرة ١١ الجديدة كما يلي :

" وان تعرب ايضا عن ارتياحها لعقد المؤتمر العالمي المعني بالتدابير والاستراتيجيات المتعلقة بالتعليم والوقاية والادماج في توريمولينوس ، اسبانيا ، خلال الفترة من ٢ الى ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ . الذي نظمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة احتفالا بالسنة " .

وقد أضفت كلمة " النمسا " بعد كلمة " فيينا " وكلمة " اسبانيا " بعد كلمة " توريمولينوس " لأن اسم توريمولينوس ليس مألوقا كمقر للمؤتمرات الدولية .

ويحدوني الأمل في أن الجمعية العامة لن تجد صعوبة في قبول هذه التعديلات البسيطة التي ترمي الى تسهيل فهم النص . وانني آمل ايضا في أن المناقشة العامة بشأن البند ٣. الستة سوف تجرى اليوم وهذا ، سوف تكون ثمرة وأن السنة الدولية للمعوقين سوف تشمل بالفعل جهودا هاما ومفيدا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي وهو ممثل

البرازيل .

السيد كوريا دا كوستا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان حكومة البرازيل ،

ان تقدر التزاماتها تجاه المعوقين واستجابة للتوصيات المقدمة من الجمعية العامة الواردة في القرارات التي تم اعتمادها خلال الخمس دورات المتتالية الماضية للجمعية العامة ، قد شكلت لجنة وطنية برازيلية للسنة الدولية للمعوقين تحت اشراف وزارة التعليم والثقافة . وتتألف اللجنة الوطنية من مندوبين يمثلون مختلف الوزارات المعنية بالبرنامج ومنظمات غير حكومية في البرازيل تعمل ليس فقط في مجال تعليم واعادة تأهيل المعوقين ولكنها تعمل أيضا على منع الحوادث المؤدية الى العجز ، ومن مستشارين من مستوى عال ، بعضهم معوقون . وجميع أولئك الممثلين قد تم اختيارهم بدقة لجعل اللجنة الوطنية جهازا مشا حقا .

ان اللجنة الوطنية للمعوقين ، في خطة عملها للعقد ، قد حددت لنفسها أهدافا في المجالات السبعة التالية ؛ خلق الوعي لدى الشعب البرازيلي ، وتطوير التعليم ، واعادة التأهيل والتدريب المهني وتحسين فرص العمل للمعوقين ، والتشجيع على ادخال تغييرات ملائمة في المعمار التقليدي ، والعمل على اعتماد التشريعات المناسبة ذات الصلة .

ان مسؤولية تحقيق هذه الأهداف قد خولت لسبع لجان فرعية ترفع تقاريرها الى اللجنة الوطنية التي تتولى تحليل ما يقدم اليها من معلومات كما ينبغي . وبالإضافة الى ذلك ، فقد انشئت لجان في العاصمة والأقاليم وكلفت بدراسة مشاكل المعوقين على مستواها الحكومي ، مع اتباع الخطوط الارشادية التي تضعها لها اللجنة الوطنية .

وفي ضوء المعلومات المقدمة من اللجنة الوطنية ، فان التقدم في مختلف مجالات النشاط

كان كما يلي :

في جميع أنحاء البلاد ، فقد أولينا أهمية خاصة لهذه الناحية لأننا اعتبرنا أن أية اجراءات

تعتمد سوف ترتفع الى حد كبير بوعي لدى الجمهور بهذه المشكلة .

ان الاستراتيجية المستخدمة لتنفيذ خطة العمل تقضي باعطائه دعاية واسعة النطاق ، بحيث

يكون هناك وعي لدى الجمهور عامة والسلطات الحكومية والمؤسسات التجارية والصناعية ولدى المعوقين



أنفسهم وأسرههم ، مؤداه أن للمعوقين احتياجات وحقوقا والتزامات . وقد تم القيام بالدعاية بمختلف الطرق وفقا للظروف الخاصة عن طريق وسائل الاعلام ، أى الصحافة والاذاعة والتليفزيون والمؤتمرات والندوات والاجتماعات والحملات الدعائية والمباريات وعن طريق توزيع المنشورات .

وفي مجال الوقاية وفي اطار السعي للوصول الى أكثر عناصر السكان المعرضة للخطر ، فان وزارة الصحة والأمانات الصحية التابعة للدولة قد بدأت في تنفيذ برامج خاصة لمجموعة من المراكز توفر الخدمات الصحية الأساسية . ويكرس اهتمام خاص في هذه البرامج لأهمية احتمالات الخطر الكبير ولحالات سوء التغذية الحادة ولافتقار الغذاء الى مواد غذائية ضرورية لاعادة تأهيل المصابين بالجذام عن طريق تقنيات مبسطة لتحسين نوعية الرعاية الطبية المقدمة ولتوسيع شبكة مراكز الخدمة الصحية الأساسية . ونحن نولي أهمية خاصة لاستكشاف الحوادث المؤدية الى العجز .

ان البرامج الفورية وكذلك طويلة المدى ، توضع للتلقيح والتشخيص المبكر للتشوهات ، وللوقاية من اصابات العمل ، ولمكافحة التلوث الصناعي ، وللبحوث في مجال أسباب العجز .

ان وزارة التعليم والثقافة لديها مركز وطني للتعليم الخاص ، أنشئ في عام ١٩٧٣ . وقد زاد هذا المركز تدريجيا من معونته الفنية والمالية لجميع أمانات التعليم التابعة للدولة في البرازيل وللمؤسسات الخاصة . وما أن هدف المركز هو توسيع وتحسين نوعية المصونة التي يقدمها ، فانه يضع مشروعات لتحسين تدريب المدرسين والفنيين عن طريق رفع مستوى الموارد البشرية المتاحة ، كما أنه يعترف بمعهد المكفوفين المسمى بمعهد بينجامين كونسانت والمعهد الوطني للصم .

ان اعداد الخطة الوطنية الثانية للتعليم الخاص ، هو جزء من الجهود العامة متوسطة وطويلة الأجل التي تتضمن أعمال الفحص الاحصائي والتحليل واجراء البحوث لتطوير مراكز لانتاج مواد التعليم النفسي واقامة مركز ثقافي في معهد بينجامين كونسانت .

ان اعادة التأهيل ، تدخل بصورة عامة في برامج تنمية المجتمع . وكأنشطة تحظى بالأولوية تحت هذا العنوان ، فاننا نشير بصورة خاصة الى الأنشطة التالية : اعداد وثيقة بشأن موضوع تشغيل المعوقين ، واقامة وتنظيم عمل مراكز انتاج الأجهزة التي يستعين بها المعوقون والأطراف الصناعية ، وتبسيط وتوسيع نطاق اعادة التأهيل المهني في الداخل وفقا لبرنامج المعهد الوطني للضممان الاجتماعي ، ودعم اللوائح التي تفرض على المستشفيات العامة لتشغيل مراكز لاعادة التأهيل .

وعلى المدى المتوسط والطويل ، سوف تنفذ المشروعات التالية : وحدات صغيرة لاعادة التأهيل المهني في داخل البلاد لتقديم المعونة للمعوقين مع استخدام الاعتمادات المتوفرة للمجتمع؛ اقامة مصانع خاصة لتشغيل المعوقين اعاقه شديدة وسوف تخصص مقررات اضافية لتحسين مستوى المدرسين المعنيين مباشرة باعادة تأهيل المعوقين ، وسيتم التوقيع على اتفاقات دولية لتسهيل استيراد الأجهزة الفنية والمواد التي لا تتوفر مثيلاتها في البلاد والتي تعتبر ضرورية للمعوقين ، وسوف تنشأ مراكز لتوفير المواد والمعونة الفنية لهم \* .

\* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد سوجلو (بنن) .

وفي الوقت الحالي فان معهد الضمان الاجتماعي الوطني لديه ١٩ مركزا وست وحدات صغيرة لاعادة التأهيل المهني . وفي عام ١٩٨٠ فان ما يقرب من ٣٠ ألف شخص معوق سعىوا للحصول على اعانة . ومن هؤلاء الثلاثين الفا انضم حوالي ١١ ألفا ، أى أكثر من ثلث العدد ، الى القوة العاملة .

وفيما يتعلق بالتأهيل المهني والحصول على عمل ، فان ادماج المعوقين في سوق العمل هو أحد أهم أهداف البرنامج حيث أن امكانيات العمل لا تتكيف دائما مع احتياجات المعوقين أو تأهيلهم المهني . وعلاوة على ذلك فان أصحاب العمل يميلون الى الشك في مقدرة المعوق على العمل .

وقد بدأنا مشروعا نمونجيا سمي " بنك العمل " نسقته وزارة العمل بالتعاون مع صناعة التليفزيون . كما تجرى دراسة لعدة مشروعات متوسطة وطويلة المدى مثل تطوير برامج التحليل ، والتوجيه والتدريب المهني ، وامكانية اقامة ورش للتأهيل المهني داخل الصناعات الكبرى وذلك بمساعدة الخدمة الوطنية للتدريب الصناعي والتجاري .

وفي مجال ازالة العقبات المعمارية ، تجرى دراسات لتحسين ظروف الوصول الى المباني العامة وتكييف نظام النقل الجماهيري حتى يمكن للأشخاص المعوقين المشاركة بشكل كامل في أوجه النشاط المهني والاجتماعي . وهناك مشروعات لانشاء ممرات وطرق منحدره واعادة النظر في اللوائح وذلك من أجل بناء أماكن انتظار خاصة وتعديل قوانين وقواعد اقامة المباني السكنية للتسهيل على المعوقين . وفي كل من المدى المتوسط والطويل ، يجرى التفكير فيما يلي : انشاء مبان سكنية خالية من العوائق المعمارية وازالة العوائق المعمارية الموجودة في المباني الحالية . وثمة مجال آخر يمكن الاستفادة منه يتعلق بامكانية أن ندخل في المواد المقررة على مدارس العمارة مناهج دراسية بشأن تيسير وصول الأشخاص المصابين بأنواع مختلفة من العجز الى الأشكال المختلفة من المباني .

وفيما يتعلق بالتشريع ، فانه يجرى الآن فحص ومراجعة التشريع البرازيلي الحالي لتحديد ما ينبغي ان ندخله عليه من تعديلات للوفاء بالحقوق الأساسية للمعوقين في مجالات التعليم

واعادة التأهيل والعمل . ان هذه الدراسات سوف تركز على انشاء قوانين اكثر توحيدا وشمولا تمكن المعوق - حسب التعريف العلمي للمعوق - من الحصول على الرعاية الطبية الضرورية بما في ذلك كل ما يحتاج اليه في صورة اعادة تأهيل أو اتاحة فرص العمل او التعليم الخاص على جميع المستويات حتى يمكنه ان ينمي شخصيته .

ان جميع الجهود موجهة الآن الى تأمين الاعتراف بالحقوق الأساسية للمعوق ، ونقطة انطلاق هذه الجهود هو الوعي . ومن المؤكد ان هذا هو السبب الذي دفع الأمم المتحدة الى اعلان عام ١٩٨١ سنة دولية للمعوقين . وما زالت أمامنا سنون طويلة من العمل الذي ينبغي ان يتم على مختلف المستويات - الدولية والوطنية والفردية - من أجل أن تحترم الحقوق الأساسية للمعوق كما ينبغي .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن أعطي الكلمة للسيدة ايلدا ماركوس ،

المبعوث الخاص لرئيس جمهورية الفلبين .

اصطحبت السيدة / ايلدا رومالفيز ماركوس ، المبعوث الخاص لرئيس جمهورية الفلبين ،

الى المنصة .

السيدة ايلدا ماركوس (الفلبين) (الكلمة بالانكليزية) : بعد عدة أسابيع فان هذا

الاحتفال انذى استغرق سنة ، سوف يصبح حدثا تاريخيا وسوف ننتقل الى جدول أعمال جديد . ومن طبيعة عمل منظماتنا العالمية أن نجد أن مركز اهتمام المنظمة يتغير بصورة دورية لأن الأمم المتحدة في حقيقة الأمر تعتبر مركزا يجرى فيه بحث المشاكل العالمية لحلها . ولكن قبل انتهاء هذا العام ، أعتقد أنه من الأصوب بالنسبة لنا أن نجد وقتا كافيا للتفكير في هذه الجمعية وأن نتساءل عما اذا كان هذا العام قد غير أي شيء وكيف تغير ، ذلك أننا قد كررنا هذا العام من اجل الاهتمام الذي يجب أن نوليه للمعوقين . ويجب أن نتساءل عما اذا كانت البرامج والسياسات سوف تستمر بعد انتهاء هذا العام وكيفية حدوث ذلك .

ولقد ارسلت الينا فتاة مشلولة رسالة أشارت فيها بطريقة حية الى طبيعة قضايانا ، كتبت تقول فيها ما يلي :

" فكروا في كـشـخـص يتألم ويحب ويشعر بالمرح . انا أعرف انني طفل يجب أن يشجع ويوجه . ابتسموا وقولوا " أهلا " ان مجرد هذا يكفي " .  
والواقع وعلى مدى التاريخ الانساني فان هذا الرجاء من أجل التفهم ، قد استمعنا اليه دائما الا اننا قلما لبيناه ، والآن فاننا بدأنا نفهم أخيرا . ودون شك فان اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٨١ سنة دولية للمعوقين ، يعتبر انجازا في حد ذاته . ان هذا العمل الذي يعبر عن الايمان الى جانب اعلان الأمم المتحدة التاريخي الخاص بحقوق المعوقين في عام ١٩٧٥ ، قد ركز الاهتمام الدولي كما لم يحدث في أي وقت مضى على محنة عشر البشرية ، أولئك الذين يعانون الآن مختلف أشكال العجز والاصابات ومعوقات الحياة .

وطوال العام الذي قارب على الانتهاء كانت هناك خبرات وقصص كثيرة عن اناس ووكالات وام استجابات لندائنا من اجل العمل ، وجميعها تؤكد أن تغيرا قد طرأ بالمقارنة بما كنا عليه منذ عام مضى . ووفقا لتقدير السيدة / شاهاني الأمين العام المساعد للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، فان هذه السنة يمكن أن تعتبر احد اكثر السنوات التي أعلنت نجاحا في اطار منظومة الأمم المتحدة ومع ذلك ورغم هذا التغيير المحسوس الذي طرأ ، فانه لا يتعين علينا أن نشعر بأي تشكك ويجب علينا أن نتأكد من أننا على الأقل قد انطلقنا الى بداية الطريق ، فلا تزال هناك تحديات باقية وتقع علينا جميعا واجبات ينبغي أن نقوم بها هنا في اطار منظومة الأمم المتحدة وداخل مجالسنا الاقليمية وكذلك داخل مجتمعاتنا الوطنية .

ان الأوضاع لا تزال دقيقة وصعبة في المجتمعات النامية حيث بدأت الأمور تنبيء بالخير ويحتاج الأمر الى أن نهتم بمتابعة جهودنا . انني أتحدث من واقع خبرات شعبنا وحكومتنا ، ان اللجنة الوطنية في بلدي قد قدمت كل التأييد لأهداف واستراتيجيات السنة الدولية للمعوقين .

اننا شعرنا بشيء من التخوف بادئ الأمر ، ولكن بعد انتهاء هذا العام فاني أخشى  
أن تهن همتنا وأخشى ان يتضاءل التعاون وأخشى أيضا ان تتضاءل ارادة التصرف . ان الأمر  
لا يجب أن يكون على هذا النحو . ومن المؤكد أنه يتعين علينا أن نمضي قدما في أنشطتنا ، وقد  
يكون ذلك محاطا بدعاية أقل من قبل ولكن من المهم أن نحدد الاتجاه الذي يتعين علينا أن  
نسلكه حتي نتمكن من تأكيد الاعلانات والمبادئ التي نؤيدها .

وانني اجزؤ ان اقترح ان الرد يكمن في اعداد برنامج عمل للمعوقين يسمح بالمضي  
 قدما ، وتوسيع نطاق كل ما بدأنا انجازه بحيث يشمل الأنشطة لبقية العقد . وهذه الفكرة  
 كانت موجودة لدى العديد من بيننا ، ولكن من الواضح أنه يجب ان تتوفر الارادة وان يوجد  
 الحزم حتى نبدأ في تنفيذ هذه الأفكار .

ان العمل على اعداد برنامج عالمي لن يسمح لنا فقط بأن نبذل جهدا مستمرا في صالح  
 المعوقين ، ولكنه سيسمح كذلك بالتقدم في تحسين منجزات منظماتنا وأجهزتنا وكذلك استجابة  
 البرنامج للمشاكل والأهداف . وأولوياتنا الآن أصبحت واضحة . ومسئولياتنا الكبرى كمنظمة دولية  
 هي العمل على تعبئة المجتمع والرأي العام العالمي لبذل جهود متضافرة للتحسين المستمر  
 وتقديم الخدمات لنحو ٥٠٠ مليون من المعوقين . ومهمتنا هي ان نمضي قدما في عملية منع العجز  
 واعادة التأهيل والتكامل . ويجب ان ننتهج سياسة أساسية تدعو الى ضمان المساواة والاشتراك  
 الكامل من قبل جميع المعوقين .

وفي مجال المؤسسات يتعين علينا بكل تأكيد ان نمضي قدما في اجراء البرامج العالمية  
 وفقا لعمل لجاننا الوطنية وتشجيع الهياكل والاتجاهات المحلية . ولكن يجب أن نركز على ان النشاط  
 على الصعيد بين الاقليمي والدولي يجب ان يشكل القاعدة الفعالة التي تؤيد بقوة كافة النشاطات  
 والبرامج على الصعيد الوطني .

وعلى الصعيد الاقليمي يمكن ان نفكر في اقامة المعاهد الاقليمية المختصة بدراسة مواضيع  
 العجز . وكذلك فاننا قد انشأنا معهدا خاصا لدراسة مشاكل المعوقين في بلادنا .

وفي مجال التعاون التقني فاننا بدأنا لتونا في الاعتماد على الثروة الهائلة من  
 المعلومات والتقنيات الجديدة التي تمكننا من ان نشترك بطريقة فعالة في خدمة المعوقين .  
 والبرنامج الفعال لنقل التقنيات ونقل المعرفة نحن في أمس الحاجة اليه ، وفي هذا الصدد فان  
 تعاون هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها يمكن أن يشكل نقطة انطلاق رئيسية .

وهذا ليس كل شيء ، ولكن بالإضافة لما يمكن لمنظومة الأمم المتحدة ان تحققه يتعين علينا كذلك ان نعتمد على ما يمكن أن تقدمه الاجراءات الفردية لكل بلد في المعاونة في كافة جوانب المساعدة والتبادل التقني . وبهذا الصدد فهناك الصندوق الخاص لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي يجب ان يستخدم الآن لتحقيق الأهداف المرجوة لبرنامج العمل طويل الأجل . وهذا أكثر من أى مكان آخر فاننا نلاحظ ان الاعلان عن قلقنا قد زاد من الشعور بالأمل الذي ليس من السهل تحقيقه بمواردنا ، وأجهزتنا المتاحة حاليا .

وأخيرا يجدر بنا أن نؤكد ان برنامج العمل الذي أعدناه لخدمة المعوقين ليس معزولا ، ولا يجب ان يظل كذلك بل يجب ان يتصل بأهداف التنمية الأخرى . ويتعين علينا أن نفكر دائما بأن الفقر وسوء التغذية والمنازعات تزيد من تفاقم مشاكل المعوقين . وأينما وحيثما تقوم التنمية والسلام ، فاننا نسهم في تحقيق مختلف الأهداف في هذا المجال . وفي التحليل الأخير ، فانه من الحقيقي أن نقول ان اهتمامنا بمحنة المعوقين لا يشكل الا جانبا من حياتنا القائمة على التكافل عالميا والتكافل بين مختلف الأمم الغنية والفقيرة والمتقدمة والأقل نموا والقوية والضعيفة .

وفي الأعمال الأخيرة في اطار منظومة الأمم المتحدة قد بذلنا اهتماما متزايدا بشأن وضع ودور مختلف المجموعات في المجتمع الانساني . الاطفال والشباب ، والنساء ، والمسنون والعمال والآن المقعدون ، وانني أرى في ذلك أدلة مشجعة على ظهور نظام انساني جديد بدأ في التجسد ، ان أننا نتوجه الآن نحو البشر ونعبر عن اهتمامنا بالأفراد ، ونرى فيهم مصدرا قويا وقيما لمواردنا . والواقع اننا كنا نبحث بلا جدوى لزمنا طويل على الصعيد الايديولوجي والتقني من أجل تخفيف المحن التي تعترضنا في عهدنا هذا وعندما كنا نفكر في البشر ونفكر في الشعوب كثيرا ما كنا نراهم كمشكلات .

وفي اكثر القضايا اتصلا بالانسانية والتي توجه لأولئك الذين قد يعتبروا مفقودين اجتماعيا بالنسبة للمجتمع في مجال التربية والاعداد . ومع ذلك فاننا نرى بدلا لهذا الأفق الانساني . لاننا اذا ما فكرنا بقوة في ان المعوقين لديهم من الحيوية ما يسهموا به في تحقيق رفاهية وتقدم الشعوب وهكذا يمكن ان نقتنع ثانية بقوة في امكانيات الحلول الانسانية لمشاكل البشر .



ان تعاطفنا وتفهمنا يمكن ان يجعل المعوق ، سليما ، لتقبل انسانيتهم لأنه بهذه الطريقة فقط يمكن ان نصح بشرا حقا .  
اصطحيت السيدة ايمندا رومالديز ماركوس من المنصة .

السيد ابراهيم الفقيه حسن (الجمهورية العربية الليبية) : انه لمن دواعي سرورى واعتزازى ان اتحدث اليوم الى جمعيتكم الموقرة حول احدى القضايا الانسانية التي تشغل بال البشرية ألا وهي قضية المعوقين ، ان اهتمام بلادنا بهذه القضية يرجع الى ايماننا العميق بالمبادئ الانسانية السامية التي ارساها ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ومن هذا المنطلق فقد بادرت بلادى خلال الدورة العادية الحادية والثلاثين للجمعية العامة باقتراح عام ١٩٨١ م عاما دوليا للمعوقين شعاره " المشاركة الكاملة والمساواة " ويسعدني بهذه المناسبة ان انقل للمجتمع الدولي من خلال هذا المنبر ، تحيات وتقدير ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة وشعب الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على الاستجابة الصادقة لتلك المبادرة ، على كافة الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية لتحقيق الاهداف النبيلة للعام .  
 ان هذه الاستجابة الواعية من قبل المجتمع الدولي لتلك المبادرة تؤكد صحة الضمير الانساني ويقظته ، رغم ما يبدو في كثير من الاحيان من استشراف الانانية وطغيان المادة .

ان مبادرتنا لا تنحصر في كونها تعاطفاً مع قضية انسانية محددة فحسب ، وانما هي أيضا تعبير عن اقتناعنا بأن ليبيا وهي دولة صغيرة تنتمي الى مجموعة الدول النامية تستطيع أن تلعب دورا ايجابيا مهما في المجالات الانسانية والاجتماعية على المستوى الدولي ، وهو دور يتمشى وينسجم مع ماضيها المشرق وتطلعاتها وتعاليم وقيم الدين الاسلامي الحنيف ، وما نادت به النظرية العالمية الثالثة في ركنها الاجتماعي .

انه لأمر مؤسف أن نرى أن عدد المعوقين في العالم قد وصل حسبما أوضحته الاحصائيات الدولية ، الى ما لا يقل عن ٥٠٠ مليون معوق وان ما يقدر ب ٨٠ في المائة من هؤلاء يوجدون في البلدان النامية كما أن نسبة عالية منهم هم من ضحايا الحروب وأعمال العنف والارهاب . وانه لمن المؤسف أيضا - أن نعيش في عالم يضع فيه البعض مصالحه المادية الأنازية فوق كل الاعتبارات الانسانية مستخدما للدفاع عن هذه المصالح قوة السلاح والطفغان لا قوة الحق والقيم والمثل العليا التي رآها الانسان وكرامته وحقه في الحياة الحرة الكريمة والطمأنينة والسعادة .

تلكم كانت مقدمة أردنا أن نوضح فيها لماذا كانت مبادرة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، ولماذا كانت دعوتها لدول العالم أجمع بتخصيص عام دولي للمعوقين . ونود أن نطرح معكم فيما يلي خبرتنا في هذا المجال التي نلتقي من أجله ، ونأمل أن نفيديكم بتجربتنا كما نستفيد من خبراتكم وتجاربكم وآرائكم ، سعيا لتقديم الأفضل وتطوير ما هو قائم من أجل علاج القضية خدمة لمن يقاسي من ويلاتها .

ان مجتمعنا العربي الليبي المسلم امتاز في علاقاته بالترابط الاجتماعي الوثيق ، وعلى الرغم من الاستعمار وما فرضه من جهل وتخلف فقد حافظ شعبنا على تقاليدہ الأصلية فاحتضن المعوقين من أبناءه ورعي الفقراء ، والمعوقين وكفل لهم الحماية والحياة ضمن أسرهم أو أقاربهم أو جيرانهم . لذلك ولأسباب أخرى كثيرة لم يتم التفكير في انشاء دور ومؤسسات اجتماعية ، الا أن الصراع المسلح الرهيب الذي شهدته الساحة الليبية ابان الحرب العالمية الثانية أدى الى سقوط الآلاف من الضحايا والمعوقين والمشوهين من أبناء شعبنا . واذ كانت تلك الحرب الطاحنة التي دارت على أرضنا دون أن تعيننا قد انتهت في منتصف الأربعينات الى ما انتهت اليه ، الا أنها بالنسبة لنا مازلتنا نعاني

من آثارها حتى اليوم بسبب مخلفاتها من المتفجرات وحقول الألغام التي رغم الجهود المكثفة من الجماهيرية لتحديد ها وإبطال مفعولها مازال أكثرها مجهولا يهدد بالخطر وينذر بالهلاك .

حين بدأ اهتمامنا بقضية الاعاقة والمعوقين في السنوات القليلة الماضية واجهتنا مشكلة أساسية هي النقص الواضح في توفر احصائيات سكانية يمكن الاعتماد عليها وعلى بياناتها كمؤشرات لتحديد حجم فئة المعوقين ، ولقد وجدنا أن الاحصاءات الرسمية المتوفرة لا تدل على حقيقتها حيث دلت الاحصاءات التي اجريت في السابق أن نسبة المعوقين لا تزيد عن ٣ في المائة من السكان و اذا كانت نسبة الاعاقة حسب التقديرات الدولية بين السكان لا تقل عن ١٠ في المائة فان النسبة المشار اليها لا تمثل واقع وحجم المشكلة . ولربما كان السبب الأساسي في ذلك ان الاحصاءات السكانية لم تكن تهتم بتصنيفات الاعاقة وتحديد فئات المعوقين طبقا لتعريفات علمية محددة .

وعلى الرغم من ذلك فان تلك الاحصائيات يمكن الاستفادة منها في كونها أظهرت أن نسبة كبيرة من المعوقين في ليبيا هي من كبار السن ، ويمثل هؤلاء حوالي ٥٠ في المائة من بين المعوقين منهم حوالي ١٥ في المائة تجاوز من العمر ما يزيد عن الستين عاما وان ٢٥ في المائة أعمارهم بين ٢٥ والستين ويمثل الأطفال والشباب نسبة الـ ٥٠ في المائة الباقية ، منهم حوالي ٢٨ في المائة يمكن اعتبارهم في سن الشباب ومرحلة العمل والانتاج .

ان عدم وجود احصائيات دقيقة توضح حجم المشكلة سبب الى جانب عوامل أخرى عدم انتباه مجتمعنا في الماضي اليها ، ومواجهتها بما تستحق من اهتمام .

ونتيجة لذلك كانت الأسر تتحمل العبء كاملا في رعاية أبنائها ، أما المجتمع ومؤسساته الاجتماعية فقد كانت اسهاماتهم في رعاية المعوقين محدودة أو ربما تكاد تكون معدومة خلال سنوات ما قبل الثورة ، ولقد بذلت بعض الجهود ولكنها ظلت جهودا متعثرة قاصرة حتى عام ١٩٧٠ الذي نعتبره بحق بداية التحرك الجاد نحو علاج مشكلة الاعاقة والاهتمام بفئات المعوقين .

ولقد صدرت قبل عام ١٩٧٠ بعض من التشريعات استهدفت الاهتمام بشؤون المعوقين ، ولكن التطبيقات العملية لتلك التشريعات عجزت عن أن تقدم رعاية منشودة لفئة المعوقين وبعض من تلك التشريعات لم ينفذ أصلا .

هذا كما تم بجهود أهلية بحثه خلال عامي ٦١ - ٦٢ م انشاء جمعيتين للمكفوفين استطاعتا أن تحققا نجاحا ملموسا في رعاية هذه الفئة وانتشالها من وحدتها وتمكينها من التعليم والتدريب والتأهيل والعمل ، كما كان لهما دور واضح في تنبيه الرأي العام في المجتمع وتغيير نظرتهم الى المكفوفين .

وبعد تفجر ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة وانسجاما مع مضامينها الاجتماعية والانسانية وحرصها على احداث التغيير الاجتماعي المرجو ، وانتهاجها فلسفة جديدة للعمل الاجتماعي وصولا الى ارساء دعائم المجتمع السعيد ، مجتمع الكفاية والعدل ، صدر في سنة ١٩٧٠ م قرار عن مجلس الوزراء آنذاك بتشكيل لجنة لدراسة وسائل العناية بالمعوقين وتأهيلهم ونتيجة لتوصيات تلك اللجنة ، اهتمت وزارة التعليم بفتي المتخلفين عقليا والمشلولين ، ووضعت ترتيبات عملية لاتاحة فرص التعليم أمامهم ، كما اهتمت وزارة الصحة في ذلك الوقت بفئة الصم والبكم وأنشأت عام ١٩٧٢ م معهدا متخصصا لرعايتهم . وكان لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والهيئة العامة للضمان الاجتماعي دور في الاهتمام بالفئات الأخرى من المعوقين سواء بسبب اصابات العمل أو العجز أو المرض وقد قدمت خدمات الرعاية واعادة التأهيل والمساعدات التعويضية لعدد كبير من الأفراد ممن تضمن الاشارة اليهم قانونا العمل والضمان الاجتماعي ومنحهم المنافع النقدية والعينية .

واتسع نطاق الرعاية الاجتماعية فشملت خدماتها كل الفئات المحتاجة الى الرعاية ووفقا لقانون الضمان الاجتماعي الجديد رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ ، وبناء على اختصاصات تنأيم اللجنة الشعبية العامة للضمان الاجتماعي فقد تم استلام هذه المؤسسات من قبل الضمان الاجتماعي ، كما يجري في الوقت ذاته تنفيذ انشاء كثير من المقار النموذجية الحديثة لهذه المؤسسات .

ان مسيرتنا في خدمة المعوقين ورعايتهم لم تبدأ كما ذكرنا بشكلها الجاد الا منذ سنة ١٩٧٠ وهي فترة قصيرة ، الا ان ما تضمنته النشرة العالمية الثالثة في ركنها الاجتماعي قد اعدانا دفعت قوية ويسر لنا سبيل تحقيق نجاحات كبيرة في هذا المجال كما كان للصيغة الجديدة لنظام الحكم في الجماهيرية والمتمثلة في الحكم الشعبي المباشر اثرها الواضح في تمكين كل مواطن من ممارسة حقه في ابداء الرأي وفي التعبير عما يؤمن به وفي كل ما يمسه ويمس مجتمعه من خلال المؤتمرات الشعبية ، وان تقوم اللجان الشعبية التي يختارها ذلك المواطن بتنفيذ ارادته ، ولم يعد بعد ذلك اي معنى للتفريق بين الجهد الحكومي وبين الجهد الأهلي التطوعي .

ولكن ومع ذلك كله فاننا نعتبر مشكلة الاعاقة ما تزال في حاجة الى مزيد من الجهد ليتمكن التعرف على حجمها الحقيقي ومعالجتها على أساس من الدراسة والتخطيط السليم بما يكفل تطوير الأداة وتويع الخدمات وتطوير الأساليب والاستفادة من الوسائل التقنية المناسبة .

وينظر مجتمعنا الجماهيري الذي يحث خطاه نحو الاشتراكية والعدالة الاجتماعية الى مفهوم الرعاية الاجتماعية وخدماتها على انها حق يكفله المجتمع لجميع فئاته وافراده أسوياء ومعوقين . اننا نعتبر الفرد المعوق مواطنا وانسانا مثله مثل السوي له حقوقه وعليه واجباته التي يكفلها له المجتمع ، لذلك فقد الغت الثورة من قاموسها معنى العجز مادام مستعدا لتقديم الرعاية اللازمة لكل فرد بغض النظر عن درجة عجزه ليصبح منتجا معتمدا على نفسه ، بل ومساهما مع الآخرين وليس كمتأهلا مهملًا وعيالا على المجتمع ، واهتم مجتمعنا ببرامج منع الاعاقة والتأهيل واعادة التأهيل ، ونتوقع ان تكون تلك البرامج هي محور عملنا مع المعوقين ومن أجلهم ولصالحهم ولصالح المجتمع ولتمكين المعوق من التكيف والاندماج المهني والاجتماعي وتعويد الأسوياء على تقبل المعوق كمواطن وكإنسان يمكنه ان يؤدي دورا فعالا في مختلف النشاطات التي يمارسها باقي افراد المجتمع ، وان كان هناك من اختلاف في الاداء فهو اختلاف نسبي قد يكون بين الأسوياء أنفسهم .

وبمراجعة خطة التحول الخمسية (١٩٨١-١٩٨٥) نجد انها تضمنت تخصيص مبلغ يعادل ( ٢٢٠ . ٠٠٠ . ٠٠٠ ) مائتين وسبعين مليون دولارا امريكيا لانشاء مراكز للتأهيل المهني وورش للأطراف الصناعية والاجهزة والمعينات في الجماهيرية ، وستعمل هذه المراكز بالاضافة الى التأهيل واعادة التأهيل للمعوقين على تكوين الكوادر الفنية المتخصصة في هذا المجال للاستعانة بها في التوسع في خدمات رعاية المعوقين .

كما تضمنت الخطة انشاء مصحات للاطفال المتخلفين عقليا ونفسيا . هذا بالاضافة الى انشاء معهدين لرعاية الصم والبكم تقدم لهم فيهما خدمات التعليم والرعاية والتأهيل والخدمات الطبية العلاجية .

هذا ومن المؤسسات القائمة حاليا مؤسسات لرعاية المكفوفين ومؤسسات لرعاية الصم والبكم ومؤسسات للتربية الذهنية ، ومصحة لرعاية الاطفال المصابين بالشلل ، ومصحات لرعاية الاطفال نفسيا وجسديا ، ومؤسسة اجتماعية لرعاية العجزة والطاعنين في السن ، ومصحة للمصابين بمرضى الجذام ، ومؤسسات لرعاية الاحداث المنحرفين ، ومؤسسة لرعاية الجانحات ، بالاضافة الى عدد من المراكز الصحية والمستشفيات المتخصصة لرعاية مرضى السكر ومرضى القلب وغيرها من الأمراض المزمنة التي تسبب عجز الفرد عن ممارسة العمل والنشاطات الاجتماعية اليومية وممارسة السلوك العادى في المجتمع .

ان انشاء المؤسسات الاجتماعية - في تصورنا - ليس غاية في ذاته وانما هو وسيلة لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والتأهيلية التي تساعد الفرد على بلوغ التكيف النفسى والاجتماعى ، وان الايواء بها لا يكون الا ضرورة تفرضها الظروف في حالات معينة ، اما الأمر الطبيعى فهوان يقيم الفرد سويا كان أو معوقا في اسرة عادية يمكنها من رعايته ، ذلك ان الأسرة هي البيئة الطبيعية للفرد وفقا لما يشير اليه الكتاب الاخضر في الفصل الثالث " الى ان المجتمع المزدهر هو الذى ينمو فيه الفرد في الاسرة نموا طبيعيا وتزدهر فيه الاسرة ويستمر الفرد في الاسرة البشرية مثل الورقة في الغصن أو مثل الغصن في الشجرة ، لا معنى له اذا انفصل عنها ولا حياة مادية له ، كذلك الفرد اذا انفصل عن الاسرة " .

انطلاقاً من قرار الجمعية العامة رقم ٣١ / ١٢٣ المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ فقد تم تشكيل اللجنة العليا للاعداد للعام الدولي للمعوقين بالجماهيرية العربية الليبية ثم تم تطوير مهمتها واعادة تشكيلها كجنة دائمة تحت اسم " اللجنة الوطنية لرعاية المعوقين " وأوكل اليها مهمة وضع الأسس والبرامج والتشريعات الخاصة برعاية المعوقين ومتابعة كل الانشطة المتعلقة بهذا العام .

واحتفالاً بالعام الدولي ، فقد كان من ابرز نشاطات تلك اللجنة التي اشرف برئاستها

ما يلي :

أولاً ، صدور القانون رقم ( ٣ ) لعام ١٩٨١ بشأن المعوقين في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ الذي يعد من القوانين التقدمية في مجال رعاية المعوقين بحيث كفل للمعوقين الحقوق التالية :

- ( أ ) الحق في الايواء .
- ( ب ) الحق في الخدمة المنزلية المعانة .
- ( ج ) الحق في الحصول على الاجهزة التعويضية .
- ( د ) الحق في التعليم .
- ( هـ ) الحق في التأهيل واعادة التأهيل .
- ( و ) حق المعوق المؤهل أو المصاد تأهيله في العمل المناسب .
- ( ز ) حق المعوق الملتحق بعمل في ان يشمل بالمتابعة .
- ( ح ) حق المعوق في الاعفاء من ضريبة الدخل .
- ( ط ) حق المعوق في التمتع بتسهيلات في استعمال وسائل النقل العام البرية والجوية والبحرية .
- ( ي ) حق المعوقين في الاعفاء الجمركي عما تضرطهم الاعاقة الى استيراده .
- ( ك ) حق المعوقين في التيسير عليهم في ارتياد الأماكن العامة .

هذا وقد تم بالفعل البدء في تنفيذ منفعة حق المعوق في التمتع بتسهيلات استعمال وسائل النقل العام البرية والبحرية والجوية ويجرى استصدار لوائح تنفيذ الحق في الخدمة المنزلية المعانة . والاعفاء من ضريبة الدخل وحق الاعفاء من الرسوم الجمركية عما تضطروهم الاعاقاة الى استيراده .

وتأكيدا على أهمية دور الأسرة في رعاية المعوق فقد حرص القانون في مادته التاسعة على أن تكون اقامة المعوق في أسرته ، ولا يعدل عنها الى دور الايواء الا عند الاقتضاء ، وتشجيعا على ذلك تضمنت المادة العاشرة من نفس التشريع أن المعوق المقيم في غير دور الايواء له أن يحصل فضلا عن الخدمات العينية المناسبة والمنافع النقدية المستحقة في قانون الضمان الاجتماعي على منحه شهرية تقدر وفقا للقواعد التي تحددها اللوائح التي تصدر تنفيذيا للقانون .

ثانيا ، عقد المؤتمر الوطني الأول للمعوقين بمدينة بنغازي في الفترة من ٣ الى ٧ أيار / مايو ١٩٨١ م ، تحت شعار " المشاركة الكاملة والمساواة " وكان من أهم الموضوعات التي تناولها :

- ١ - الاعلام والتوعية وما يقتضيان من برامج تساهم فيها كل الجهات ذات العلاقة .
- ٢ - تقييم الوضع الحالي للمعوقين في ليبيا وحصرهم ودراسة المراكز القائمة على خدمتهم .

٣ - مناقشة ما ورد في القانون رقم ( ٣ ) لعام ١٩٨١ م ، المشار اليه وبحت التوصية بكيفية تطبيقه .

٤ - دراسة كيفية اشراك المعوقين أنفسهم في اتخاذ القرارات .

ثالثا ، عقد سلسلة من اللقاءات المفتوحة بين اللجنة الوطنية لرعاية المعوقين وبعض الأبناء المختصين ، ومختلف فئات المعوقين . وذلك بغرض التعرف على المشاكل وايجاد أنسب الحلول لها .

رابعا ، اصدار مجموعة كبيرة من النشرات والملصقات والمطبوعات وطوابع البريد الخاصة بالسنة الدولية .

خامسا ، عقد سلسلة من الندوات الاعلامية عن المعوقين والتبصير بالاعاقاة والوقاية منها ،

كما تم اقامة العديد من المهرجانات الرياضية وانشاء لجنة خاصة دائمة لرياضة المعوقين .



سادسا ، في الفترة من ٢٧ ايلول / سبتمبر الى ٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ م نظمت اللجنة الندوة الدولية عن المعوقين بمدينة طرابلس تحت شعار ( الوقاية والاندماج ) شارك فيها العديد من الخبراء والمختصين من عدة دول وكذلك من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية والأهلية وتناولت الموضوعين الرئيسيين التاليين :

- ١ - الوقاية من الاعاقة وما يتصل بها .
- ٢ - التكيف الاجتماعي للمعوقين .

وتحت هذين البندين نوقشت مجموعة من البحوث والدراسات المتخصصة ركزت من بين جملة أمور أخرى على : شرح وتحليل لشمولية القانون رقم ( ٣ ) الخاص بالمعوقين وما تضمنه من منافع ، وأثر العوامل الوراثية في حدوث الاعاقة ، وتنمية العناصر البشرية لرعاية المعوقين وتيسير سبل مزاوله المعوقين للأنشطة الرياضية المختلفة واندماج المعاق في الأسرة وكذلك الوقاية من اصابات العمل . هذا وقد صدر عن الندوة المذكورة مجموعة من التوصيات الهامة نذكر أهمها فيما يلي :

١ - باطلاع المشاركين في الندوة على القانون رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٨١ م بشـأن المعوقين والأبحاث المتعلقة به ، يرى اتخاذه كنموذج استرشادي حسب امكانيات كل دولة ، وذلك لما يحويه من تحديد لموضوع الاعاقة وتصنيف لفئات المعوقين وبيان للمنافع المتعلقة بهم ، وما يتميز به من شمولية وتكامل للخدمات المطلوبة .

٢ - نظرا لما تعانيه دول العالم الثالث من نقص في الامكانيات الفنية والمادية والبشرية لرعاية المعوقين ، فان الالتزام يقع على الدول ذات الخبرة والامكانيات الفنية والبشرية والمادية لمعاونة الدول النامية وساعدها للمساهمة في وضع برامج للمعوقين بها وتنفيذها .

٣ - نظرا لما تسببه الحروب من مآسي ودمار بشري يتمثل في تزايد أعداد مشوهي الحرب والمعوقين كما يجري الآن على أرض فلسطين ولبنان نتيجة للغارات الوحشية الاسرائيلية المستمرة ، فان الأمر يستدعي اثاره ضمير العالم ، واحترام حقوق الانسان وتقديم المساعدة للتخلص من مخلفات الحروب وتخفيف الآثار المترتبة عليها باعتبارها احدى الأسباب الرئيسية للاعاقة ، والحث على تخصيص يوم دولي للتضامن مع معوقى الشعب الفلسطيني واللبناني .

- ٤ - نظرا لأهمية الاطارات البشرية اللازمة لعمليات الوقاية والتدريب والعلاج فان هذا يتطلب اعداد تلك الاطارات وذلك بوضع مخطط يتم من خلاله التدريب على مستويات مختلفة مع وجوب قيام دولة على الأقل بتجربة نظام تدريب الأسرة حسب الاطار ذى المستويات المتعددة .
- ٥ - تأكيداً لدور الأسرة في المجتمع وحفاظاً على الترابط الأسرى الذى يحقق ويقوى الترابط الاجتماعى ، فان اقامة المعوق في أسرته يعد أمراً أساسياً لا يعدل عنه الا عند الاقتضاء ، ونتيجة لذلك ، ألا تقام مراكز للمعوقين الا عند الضرورة والعمل على مساعدة الأسرة على التعامل مع المعوق عن طريق توفير فرص التدريب والتوجيه بأساليب ومستويات مبسطة .
- ٦ - الحث على أن تقوم دولة أو أكثر بتبني مشروع اقامة مركز تجربي مختص لتوفير المعلومات الضرورية لمنع الاعاقة واعداد برامج التأهيل ودمج المعوق في المجتمع وذلك كنواة لاقامة مراكز ومؤسسات دولية أو اقليمية أو وطنية ، مع العمل على توفير مصادر المعلومات التي تتفق وثقافات الدول المختلفة .
- سابعاً ، قامت اللجنة بالمشاركة في بعض المؤتمرات والندوات التي نظمت في بعض دول العالم بمناسبة هذا العام ، وذلك بغرض التعريف بانجازات واستعدادات الجماهيرية العربية الليبية في مجال الاحتفال بالعام الدولي ، كما قامت بالعمل على تنسيق الجهود وتنظيم التعاون مع الآخرين وتبادل الخبرات معهم في هذا الخصوص .
- كان ولا زال للجنة الاستشارية للعام الدولي للمعوقين التي تتشرف بلادى برئاستها دور هام وايجابي في تعزيز النشاطات المتعلقة بالسنة وان "برنامج العمل العالمي" الذى ستفرغ اللجنة من دراسته في دورتها الرابعة ، سيكون له أهمية خاصة بالنسبة للسياسة المستقبلية للمجتمع الدولي في مجال الرعاية والاهتمام بالمعوقين وتعزيز مشاركتهم في كافة أوجه الحياة أسوة بغيرهم من المواطنين ، واننا ان نشيد بالجهود التي تقوم بها اللجنة ، فاننا نأمل في أن تأخذ بعين الاعتبار والجديّة في اجتماعها المقبل تلك الأفكار الهامة التي تضمنها مشروع القرار الذى اعتمده اللجنة الثالثة بدون تصويت منذ أيام ، ومن هذه الأفكار تخصيص الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٩٢ عقداً

( السيد حسن ، الجماهيرية  
العربية الليبية )

للأمم المتحدة للموقين ، ونحن نرى أن اعلان هذا العقد سيكون اطارا جيدا يضمن المتابعة  
الجادة والتنفيذ الفعال للنتائج التي تترتب عليه . ونود أيضا أن نؤكد أن هذه الفكرة ليست  
بالجديدة ، حيث سبق وأن طرحنا في ندوة فيينا للخبراء من قبل مجموعة كبيرة من المشاركين وخاصة  
منظمة الوحدة الافريقية ، كما تم التأكيد عليها في المؤتمر العالمي بتوريمولينوس .

كما اننا نؤيد فكرة اصدار بطاقة هوية دولية بغرض تسهيل السفر الدولي للمعوقين ، وبأئني هذا انسجاما مع ما نطبقه محليا منذ بداية هذا العام ، حيث يتمتع المعوق بالتنقل المجاني داخل المدن ويتحصل على تخفيض قدره ٥٠ في المائة في تنقله بين المدن أو في تنقله الى خارج الجماهيرية ويسرى هذا التخفيض أيضا على المرافقين لولئك المعوقين الذين لا يستطيعون الاعتماد على أنفسهم . لا يفوتنا بهذه المناسبة أيضا أن نشيد بالجهود التي بذلها وببذلها الأمين العام ومساعديه في تعزيز الأنشطة المتعلقة بالعام رغم الموارد المالية المحدودة والجهاز الإداري المتواضع ، ونود أن نؤكد هنا على ضرورة تمكين الامانة العامة من اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بمتابعة أنشطة العام ، بما في ذلك الأنشطة الاعلامية العالية لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية وإدارة الاعلام العام ، حيث أنه لا شك أن هذه الأنشطة بالاضافة الى أنشطة الدول الأعضاء ووسائل الاعلام الجماهيرى ، هي العامل الرئيسي في افهام غالبية قطاعات السكان خاصة في الدول النامية ، الأهداف والغايات المرجوة من العام .

كما اغتتم هذه الفرصة لا عبر عن تقديرنا للوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المعوقين على ما قدمته من اسهامات في سبيل انجاح هذا العام . اننا في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية نعول كثيرا على أهمية التعاون التقني في مجال رعاية المعوقين ، وخاصة التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية ، لما يتضمنه هذا التعاون من نقل للتقنية وتبادل للمعلومات والخبرات والبحوث المتعلقة بالمعوقين ، وفي رأينا فان هذا التعاون ينبغى أن يبنى ليس على أساس انه تعاون بين دول غنية ودول فقيرة ولكن على أساس نقل الخبرة والتقنية من تلك الدول التي تملكها الى الدول التي لا تملكها . أما فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق بين الدول النامية فان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تؤكد على استعدادها دائما لتقديم كافة الامكانيات المتوفرة لديها لمساعدة الدول النامية على تطوير برامجها التوعوية المتعلقة بالمعوقين وخاصة في ميادين الوقاية من الاعاقة واعادة التأهيل .

قبل أن اختتم بياني هذا أود التأكيد على بعض الأمور التي سبق أن اشرت اليها وهي :  
أولا ، ان التوصيات الصادرة عن الندوة الدولية التي عقدت بطرابلس والتي سيتم طلب توزيعها في القريب العاجل كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة ينبغى أن تكون موضع اعتبار ،

وصفة خاصة التوصية الثالثة والعشرين التي ترى أن القانون رقم ( ٣ ) لعام ١٩٨١ بشأن المعوقين يمكن اتخاذه كنموذج استرشادي حسب امكانيات كل دولة وذلك لما يتميز به من شمول وتكامل . ثانيا ، ان الغالبية العظمى من المعوقين في ليبيا هم من ضحايا مخلفات الحرب ، ولذا فاننا نناشد المجتمع الدولي من جديد التعاون معنا من أجل القضاء على تلك المخلفات والزام الدول المسؤولة عنها بالتصويض عنها وبتقديم الخرائط والمعلومات اللازمة للتخلص منها .

ختاما أود التأكيد على ان انتهاء السنة ينبغي ألا يكون نهاية الجهد ، بل يجب أن يكون نقطة الانطلاق نحو مستقبل انساني مزدهر تكفل فيه كافة حقوق الانسان المعوق وتتوفر فيه اسباب الحياة الحرة والكرامة .

كما يسعدني أن أعلن أنه حرصا من الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية على استمرارية الاهتمام بقضايا المعوقين في العالم وتأكيدا على مبادئها وتعهداتها ، فقد قامت بتقديم تبرع اضافي قدره ( ٢٥٠ . ٠٠٠ ) مائتين وخمسين الف دولار امريكي لصالح صندوق الأمم المتحدة الانمائي للعام الدولي للمعوقين .

السيد عبد الحليم (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : ان الوفد الجزائري يسعد به أن يشارك في المناقشة حول الأشخاص المعوقين وهو موضوع يتسم بالصبغة الانسانية الى أقصى درجة ، وأن الجزائر توليه اهتماما خاصا جدا . وتخطيا لصعوباتنا الخاصة فقد اجتمعنا اليوم من أجل البحث معا عن الحلول المناسبة لتلك المشكلة التي تعتبر انسانية في المقام الأول والتي يعاني منها عدة ملايين من الأفراد .

ان المجتمع الدولي الذي أعلن عن عام ١٩٨١ كسنة دولية للمعوقين انما عبر في الواقع عن وعيه نحو هذه الظاهرة ونتائجها الانسانية والاقتصادية والاجتماعية العميقة . وفي هذه المناسبة ، فان الجزائر فضلا عن الترتيبات التي سبق أن اتخذتها من أجل المعوقين ، قد انشأت عام ١٩٨١ مجلسا وطنيا للأشخاص المعوقين وأكدت على الصعيد الوطني مدى الأهمية التي توليها الجزائر لحماية وادماج وتعزيز الحالة الاجتماعية والمهنية لهؤلاء الأشخاص .

ومثلما تعرف الجمعية ، فان عدد المعوقين في بلادنا كبير للغاية ، ان بلغ رقما هائلا هو ست مائة الف شخص مما يؤكد مدى فداحة المأساة التي يعاني منها مجتمعنا . اننا نعتزم أن نوفر الشروط اللازمة لادماجهم في اقامة مجتمع جديد ضمانا لاشراكتهم في المهام والتمتع بثمار التنمية من خلال مختلف الترتيبات المتاحة . ان هذه الترتيبات تنصب بصفة خاصة حول التربية والتعليم المجاني ، والرعاية الطبية المجانية ، وكفالة المعوق في عملية الاعداد المهني والوصول به الى التعليم العالي . واذ كان ذلك يشكل برنامجا طموحا فان الأمل يحدونا في تحقيقه ، ذلك لأن بلدنا على استعداد لتطبيق جميع الوسائل القانونية والبشرية والمادية سعيا للقضاء تماما على انتشار هذه الظاهرة .

ومن بين هذه الطرق ، فان هناك ميثاقا وطنيا كمصدر لجميع الاتجاهات والمقررات التي تتخذ في البلاد ، والذي اعتمد في ١٩٧٦ . ان هذا الميثاق ينادى في اطار النهوض بالانسان ، بالعمل على حماية وتكامل أى فرد اجتماعيا ، يصادف أية صعوبة .

وفضلا عن التوجيهات الواردة في الوثيقة المشار اليها ، فان الدستور الجزائري ينص في مادته السادسة على صيانة كرامة أى شخص معوق . ومن جهة أخرى ، فان مدونة الصحة العامة تكفل رعاية طبية مجانية ومناسبة للمعوقين . وأخيرا ، فان اللائحة العامة للعمال ترتب التزاما بدرج أى شخص معوق ضمن النظام الوطني للتنمية من أجل حماية كرامته والعمل على تحسين نوعية حياته .

ان الجزائر التي أنشأت نظاما تشريعيا ودستوريا ، تعتنز القيام بتطوير برنامج عمل يتجه الى أربعة اتجاهات : أولا، منع الاصابة بالعجز ، وجمع المعلومات عن المعوقين وجميع مشاكلهم . ثانيا ، تحمل الرعاية الطبية والعمل على اعادة التأهيل على الصعيدين الاجتماعي والمهني . ثالثا ، التعليم المتخصص ، فضلا عن تنظيم أنشطة الرياضة والترفيه . رابعا ، العمل على اقامة نظام قانوني ينص على تمويل وتنظيم وكفالة الاندماج الاجتماعي للمعوقين .

واسمحوا لي أن أقدم بكل ايجاز خبرة بلادى فيما يتعلق بتحقيق برنامج العمل هذا . تتعلق النقطة الأولى بمنع الاصابة بالعجز وجمع المعلومات . ففي مجال الوقاية ، فان ظهور أى معوق يدعونا الى النظر في أربع نقاط ذات أهمية وهي : أولا ، على المستوى العائلي ، فان هذه الحماية تتجسد في عدة نقاط ، وبصفة أخص فيما يلي : العمل على رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادى للمعيشة ، التربية في مجال التغذية والصحة ، تنظيم الأسرة في اطار حماية الأمومة والطفولة ، العمل على اقامة مدونة للأسرة في ظل احترام قيمنا وتقاليدنا ، والعمل على تقديم التسهيلات المناسبة لجميع حالات الولادة ، وتوفير جهاز كاف من الموظفين .

أما النقطة الرئيسية فتتعلق بالوقاية في المدارس ، وتتطلب الوقاية زيادة الوعي بالصحة المدرسية على أساس عدد فحوص الأشعة وكذلك التعليم الصحي في المنهج الدراسي . وتعتبر الوقاية على مستوى البيئة ضرورة ملحة في يومنا هذا . ان هذه الوقاية تسعى الى اقامة نظام وطني للصحة

بحيث يحمي كل فرد من الأضرار الناجمة عن المواد السامة . كما يرمي هذا البرنامج إلى تنمية مقاومة أمراض الطرق العامة " حوادث السيارات " التي تؤدي إلى عدد كبير من المعوقين والذين غالبا ما يكونون في سن النشاط العادي .

أما المستوى الأخير الذي يتعين تطوير الوقاية فيه ، فهو إخضاع مواقع العمل للفحص الطبي ، وإنشاء مدونة للصحة والأمن في هذه المواقع مما يحمي جميع العمال من أوجه العجز التي تهدد هم في بلد منطلق في معركة التنمية .

وفيما يتصل بالاعلام ، فإن الضرورة الأولى تقتضي العمل على إنشاء مركز للمعطيات للقيام بتجميع جميع جوانب المعرفة بشأن المعوق والبيئة التي يعيش فيها . إن أهم أنواع هذه المعرفة ، هو الذي يجب أن يقدم للمعوقين أنفسهم ولأسرهم من أجل مزيد من الوعي بمختلف المشاكل التي تعترضهم . وبالتالي لكي يتحمل الجميع عبء أولئك الأفراد . إن مثل هذه المعلومات تشكل دعامة حملات زيادة الوعي المستمرة وهي الحملات التي يجب أن تدعم من أجل مكافحة الجهل .

وفي نفس الوقت يجب على الناس أن يملأوا كيف يفكرون ويحملون في مجال الوقاية والمساعدة . ومن الضروري أيضا العمل على حصر عدد المعوقين في مختلف فئات العجز والسن . ولتحقيق منهج مخطط لمشاكل المعوقين ، هناك حاجة في المدى القصير إلى برنامج احصائي مع متابعة مركزية للاحصاءات .

وتحقيقا لهذه الغاية ، قد يكون ضروريا العمل على إنشاء نظام دائم لتجميع المعطيات وذلك بفضل المعلومات المقدمة من قبل المجتمعات المحلية التي يمكن أن تنهض بعمليات التحقق على أساس استبيان الزامي حول حالة العجز وخاصة استنادا إلى تقييم أولئك الذين يقومون بعملية التعداد . ويجب أن يكون هذا الهدف قابلا للتنفيذ في الأجل المتوسط .

إن التعرف على أسباب ونتائج العجز ، يجب ألا يكون مسألة متعلقة بالاختصاصيين وحدهم . وبالطبع ، فإن دورهم يعتبر دورا حاسما ولكنه لن يكون كافيا ما لم يكن مدعما ومؤيدا من قبل المجتمع بأسره ، الذي تتوفر له اليوم جميع وسائل التعليم عن المشكلة التي نناقشها .



ان الصحف والاذاعة والتلفزيون كل في مستواه ، من خلال نشر المقالات والمواد ومن خلال الأفلام والاذاعات المسموعة والمرئية والأفلام الوثائقية والتحقيقات المصوّرة ، يمكن أن يضيف على هذه الحملة أبعادها الحقيقية حتى تحقق الأهداف المرجوة منها .

وقد استرعى هذا الجانب الهام للمشكلة اهتمام سلطات بلادي التي كرست خلال ١٩٨١ للسنة الدولية للمعوقين ، مكانة هامة في مختلف أجهزة الاعلام الوطنية .  
اما البند الثاني لبرنامج العمل للعقد القادم ، فهو الرعاية الطبية واعادة تأهيل جميع الأشخاص الذين يعانون من العجز . وفي هذا الصدد ، تهذل الجزائر قصارى جهدها في الاتجاهات التالية :

لقد أصبحت الرعاية الطبية أكثر سهولة في بلادي بفضل مجانيتهما في مختلف جوانب الفحص والعلاج واعادة التأهيل ، غير أن هذه الجوانب تتطلب خمسة أنماط من العمل وهي : أولاً ، العمل على اقامة الهياكل الطبية المتخصصة واللامركزية المزودة بالموارد البشرية والمادية الكافية والملائمة . وتولي الخطة الخمسية الجارية هذا البرنامج قدرا كبيرا من الأهمية . أما العمل الثاني ، فهو يتحرك حول محور ايجاد الهياكل المرنة والمتكيفة مع الأوضاع الراهنة مثل المستشفيات التي يمكن أن تنهض بالمسؤولية عن المعوقين بالتعاون مع الأسرة . وينطوي الاجراء الثالث للرعاية الطبية على العمل على تطوير رئيسي للمدارس التي يلحق بها تلاميذ يعانون من مشاكل صحية ونفسية .

وهناك جانب آخر هام مؤداه أن العمل على تشجيع حركة الفرق المتحركة ، يمكن أن يجعل الوسائل المعينة للحركة الصناعية والمعدات متاحة للأشخاص المعوقين في المناطق النائية . ونظرا للبعد الاقليمي الكبير في الجزائر فان هذا الجانب ينطوى على أهمية خاصة لأنه ينطوى على تغطية مستمرة وواسعة الناطق لهذا الجانب .

وأخيرا ، فاننا نشجع على اعداد الموظفين المتخصصين لمعالجة المعوقين في جميع النواحي الطبية والنفسية .

ورغم ذلك ، فان هذا التحمل للمسؤولية لا يمكن أن يكون كاملا الا اذا استكمل باعادة التكيف والتأهيل على الصعيد الاجتماعي والعائلي مما يتفادى المشكلة النفسية الصعبة التي يشترك فيها جميع المعوقين .

ولسنا في حاجة على الاطلاق للتأكيد على مدى الآثار النفسية التي لا تعالج . ولهذا السبب فاننا قد اخترنا في بلادنا أن نرفع مستوى اعادة التأهيل الاجتماعي والعائلي الى مستواه المناسب الذي يمس بصفة خاصة مختلف النقاط التالية :

أولا ، ان ذلك يتطلب التزود بالامكانات الانسانية والمادية لمختلف المكاتب للعمل الاجتماعي لمساعدة الأفراد المعوقين وذلك على مستوى الأحياء في المدن والقرى . وهكذا نقوم بلا مركزية الجهود كشرط أساسي لأية عملية اعادة تأهيل . ان هذه اللامركزية قد بدأت بالفعل في بلادنا على نطاق واسع جدا .

ان الانخراط العائلي المتسق ، يمكن أن تتكفل به الدولة وذلك بأن تقرنه بالمزايا المالية التي يتم تقديمها عن طريق صناديق الأمن الاجتماعي أو صناديق المساعدة الاجتماعية وخاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة من السكان ، ولقد بدأ تنفيذ هذا الاجراء بالفعل منذ سنوات عديدة في بلادنا .

ان اعادة التأهيل تتطلب كذلك في الأمد القصير ، اعادة الانخراط في مختلف قطاعات الاعداد المهني للمعوقين ذوى الاصابات البسيطة وهذا هو هدفنا .

وهناك حاجة أيضا الى وحدات تدريب مهني للأشخاص المعوقين العاملين بالتعاون مع عدة ادارات وأجهزة لتنمية البلاد .

وأخيرا ، فان هناك حاجة الى اطار تنظيمي للتدريب المهني للأشخاص المعوقين مع منح درجات جامعية كمكافأة على أى تدريب يتم القيام به . ان صلاحية ومصداقية هذه الدبلومات في سوق العمل ينبغي ضمانها ، وبذلك نسهل القيام باعادة التأهيل المناسب بالتوفيق بين مصالح الفرد والمجتمع .

ان البند الثالث لبرنامج العمل الذى نعمل به خلال السنة الدولية للمعوقين ، يمكن تلخيصه في العمل على اقامة نظام تربوى صحي متخصص والعمل على تحقيق الأنشطة الترفيهية . ان أية تربية يجب أن تكون متخصصة وذلك بما يتمشى مع نوعية العجز ، وحتى يمكننا تفادي الانحرافات الخطيرة يجب أن يأخذ هذا الموضوع في الاعتبار مبادئ ثلاثة . المبدأ الأول خاص بالقبول ، وبالفعل فان تحمل المسؤولية عن التربية أو التعليم يجب أن يتحقق بالتفاهم المطلق مع الأفراد المعوقين وعائلاتهم والمتخصصين المعنيين من ناحية ، وكذلك الجهاز المكلف بمتابعة التعليم من ناحية أخرى . ان هذا المبدأ يلقي الاحترام الدقيق في مختلف المراكز الطبية التربوية لأنه يشكل شرطا أساسيا لنجاح هذا العمل .

ومن ناحية أخرى ، فانه يتعين العمل على اعتماد برامج عمل تتكيف مع مختلف المعوقين ، آخذين في الاعتبار الطابع الخاص لكل معوق في معطياته النفسية وذلك بغية حماية أى شخص يعاني من هذه الصعوبات . وبالنسبة للأطفال ، يمكن لذلك أن يسمح بالتوصل الى تشريع مدرسي خاص يكون مختلفا تماما عن التشريع الخاص بالأطفال غير المعوقين . ولقد قام مشرعونا بالاضطلاع بهذه المهمة ، واننا على اقتناع بأن مثل هذا التشريع سوف يظهر الى الوجود قريبا جدا .

وفي اطار التربية المتخصصة الموجهة الى المعوقين الذين يمكنهم تلقي التدريب ، فقد وجدنا أنه من الضروري أن ندخل وسائل الترفيه كعنصر أساسي من عناصر المجتمع الحديث . ولهذا فانه يوجد نمطان من الأنشطة ، الأنشطة الثقافية التي تأخذ في الاعتبار القيم والتقاليد المحلية والأنشطة الرياضية التي تتطلب معدات مناسبة . وفي بلادنا ، فان هذين النمطين من الأنشطة قد سمحا باجراء الاتصالات الدولية من أجل معوقينا خلال العام الدولي . وقد سجلنا نجاحا كبيرا لدى تنظيم معسكرات الأجازات والمهاريات الرياضية الدولية من أجل المعوقين .

ان البند الرابع والأخير من برنامج عملنا سعياً لعام ١٩٩٠ ، يتعلق بالنظام القانوني الذي ينص على تمويل الانخراط الاجتماعي والمهني للأشخاص المعوقين . وبالفعل ، فان هذا هو أصعب جانب من المشكلة لأنه يخضع للإرادة الوطنية التي لا يجب أن تكون بمثابة احسان أو دفعة من التضامن وانما يجب أن تكون بمثابة التزام من قبل الدولة نحو المواطنين المعوقين ، ولقد تم اكتساب هذا الاتجاه بالفعل في بلادنا .

والواقع أنني قد عرضت عليكم بياناً موجزاً لمنجزات بلادى في خدمة الأفراد المعوقين ، ورغم ذلك ، فاننا ندرك مدى عدم كفاية الامكانيات التي تم تطبيقها أمام أبعاد هذه المهمة . واذ كان قد أعلن أن عام ١٩٨١ هو سنة دولية للمعوقين ، فان جهودنا لا يجب أن تتوقف مع انتهاء هذا العام بل على خلاف ذلك يجب أن تكون مستمرة بطريقة مضطربة حتى تكون على مستوى آمالنا . وفي هذا الصدد ، فان المعوقين في جميع أنحاء العالم يحق لهم أن يترقبوا من الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة اسهاماً متزايداً بالتنسيق مع مختلف الأجهزة الوطنية . ان هذه الوكالات المتخصصة التي تتمتع بخبرة ودراية بالمشاكل المحددة ، أصبحت مؤكدة ويجب عليها أن تشكل دعامة قيّمة وضرورية لمساعدة بلادنا جميعاً للتوصل الى حلول فعالة لهذه المشاكل .

ان الاندماج في المجتمع والعمل على الازدهار والاعداد الاجتماعي المهني لأي شخص يعاني من صعوبات أو عجز ، انما هي شروط لاشتراك المعوقين في تنمية بلادهم . ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف الا اذا وجدت ارادة سياسية مؤكدة على نحو واضح بحيث تترجم باقامة النظام التشريعي الدائم لهذا الغرض .

ان المناقشات في هذه الجمعية ، دليل على مدى الاهتمام الذي يولييه المجتمع الدولي لمشاكل المعوقين ، وانها مرحلة هامة سوف تسمح لنا بأن نتبين آفاقاً أفضل لأهدافنا المشتركة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن السيد برادفورد مورس ممثل برنامج الأمم

المتحدة الانمائي للتحدث الى الجمعية العامة .

السيد مورس (ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي) (الكلمة بالانكليزية) : انه لشرف

عظيم لي أن أدعى مع المديرين التنفيذيين للمنظمات التابعة للأمم المتحدة ، للتحدث في الجلسة الخاصة للجمعية العامة في اطار السنة الدولية للمعوقين .

وفي وقت سابق خلال الدورة الحالية للجمعية العامة وفي البيان الذي أدليت به في اللجنة الثانية ، فقد أعربت عن قناعتني الراسخة بأن تنمية الموارد البشرية هي شرط أساسي بالنسبة للتنمية. وفي اعتقادي أن قدرا كبيرا من أوجه القصور في عملية التنمية يرجع الى استمرار عدم التوازن فيما بين نسبة الاستثمارات في الهياكل الأساسية المادية والاستثمارات في الموارد البشرية وان استثمارات رأسمالية هامة يمكن أن تفشل بسبب عدم توافر الموارد البشرية المدربة التي تعد ضرورية لايجاد توازن بين التكلفة والانتاجية . وكما ذكرت في اللجنة الثانية ، فان هذه الموارد البشرية يجب ألا تأتي من مصادر خارجية وانما من الاطار الانساني الفني الديناميكي داخل الدول النامية نفسها ، ذلك اذا أردنا لهذه الدول أن تحقق هدفها ألا وهو التنمية الذاتية على أساس الاعتماد على النفس .

ان ذلك يتطلب بالضرورة أن تجند الدول جميع مواردها البشرية والتركيز على ما يمكن أن يفعله الفرد المصاب بالعمى أو بالصمم أو ربما غير القادر على السير بدلاً من التركيز على ما لا يستطيع القيام به ، وبذلك فاننا نتمكن من الاستفادة من ثروة تتألف من المواهب والقدرات والامكانيات التي طالما أهدرت . ان أحد جوانب هذا الهدف هو المساواة في الفرص حتى يتمكن المعوقون من السير في تيار الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتطوير مهاراتهم اللازمة بالكامل للمشاركة في أنشطة مجتمعهم مما يمكنهم من تقديم اسهامهم في التنمية الوطنية . وبموازاة هذا الهدف ، فانه من الضروري اشراك المعوقين أنفسهم في تقرير كيفية تحقيق مشاركتهم ومساواتهم مع الغير . ان هذه الاجراءات جميعها ، سوف تساعد على ازالة العقبات المادية والذهنية التي أدت الى ممارسة التمييز ضد المعوقين في الماضي .

ان لأغلبية الكهري من المعوقين في الدول النامية وخاصة في الريف ، لم تصلها حتى الآن برامج الرعاية الصحية والتغذية واعادة التأهيل والتدريب وغيرها والتي يمكن أن تساعد على الحد من آثار عجزها وبالإضافة الى ذلك فان السبب الأساسي الوحيد لعجزها في الدول الأفقر ، التي تقل حصة الفرد فيها من اجمالي الناتج القومي عن ٢٠٠ دولار ، هو سوء التغذية . وفي هذه الدول التي تبلغ معدلات نمو السكان في معظمها أكثر من ٢ في المائة ، فان الزيادة القليلة في إنتاج الغذاء قد أدت الى زيادة حقيقية ضئيلة في حصة الفرد من استهلاك المواد الغذائية . وقد انخفض الاستهلاك الفردي بالفعل في بعض الدول في السنوات الأخيرة . ومن هذه المؤشرات التقريبية ، يتضح أن مكافحة العجز واعادة التأهيل يجب اعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ككل ، كذلك يجب قبولهما كعنصرين أساسيين في أحد أهم هدفين من أهداف التعاون الفني في الثمانينات ، وهو توفير الغذاء بصورة ملائمة وكذلك خدمات الرعاية الصحية الأساسية على مستوى المجتمع وفي ضوء ذلك يمكن أن ينظر الى اسهام برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ان البرنامج يقدم الدعم المالي لجهود الحكومات في مكافحة العجز ، واعادة التأهيل ، والتدريب ، والتعليم ، وسياسات الاستخدام الرسمية ، والانتاج والأنشطة التي ينتج عنها الدخل في القطاع غير الرسمي . ورغم ذلك فان الطلبات المقدمة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لتقديم المعونة في تخطيط وتنفيذ اجراءات

مكافحة العجز ، كانت محدودة . وقبل ١٩٨٠ كرست الحكومات ما يقل بقليل عن ١٠ مليون دولار من الموارد التي وفرها لها البرنامج الانمائي لتنفيذ مشروعات اعادة التأهيل . ومع ذلك ، فان سجل ما يقدمه البرنامج الانمائي من دعم لمكافحة العجز ، يعتبر أكثر ايجابية . فعلى سبيل المثال ، هناك أكثر من ألف مشروع نفذ بعضها والبعض تحت التنفيذ في مجال مكافحة العجز وتوفير الخدمات الصحية والغذائية للمجتمع . ومن بين الجهود العديدة واسعة النطاق في مجال مكافحة العجز ، أرجو أن تسمحوا لي بذكر جهدين يوضحان اتساع المدى النسبي لمشاركة البرنامج الانمائي في افريقيا حيث يتفشى مرض "أونكوسيركايسيز" ، الذي يعتبر السبب الأساسي في اصابة أكثر من نصف السكان البالغين بالعمى . ان برنامجنا يخصص لبعض المناطق التي تم استئصال ذلك المرض منها عشرة ملايين دولار لمشروعات الوقاية والمكافحة واعادة التوطين . وهذا البرنامج ينفذ بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي . وهو يغطي أجزاء من بنن وغانا وساحل العاج ومالي والنيجر وتوغو وفولتا العليا بالكامل ، أى أنه يغطي مساحة تبلغ ٧٠٠ ألف كيلومتر مربع يسكنها عشرة ملايين شخصا . وبالمثل ، فانه بالنسبة لمكافحة مرض النوم الافريقي الذي تقدر منظمة الصحة العالمية أنه يهدد ٣٥ مليون نسمة ، ينفق برنامج الأمم المتحدة الانمائي ١٤ مليون دولار على البحوث وعلاج المصابين بهذا المرض ، وينفق مبلغ ١٣ مليون دولار اضافي في مختلف الدول الافريقية للقضاء على ذبابة "تسي تسي" التي تنقل مرض النوم .

ومن وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، فانه يرى أن تحديد سنة ١٩٨١ كسنة دولية للمعوقين يعتبر أمرا مناسباً ، لأن ذلك يوافق الفترة التي تعد فيها معظم الحكومات برامجها القطرية لثالث برنامج دورى للبرنامج الانمائي ، أى الفترة ١٩٨٢ / ١٩٨٦ . وانني أذكر المعونة الممكنة التي يمكن أن يقدمها البرنامج للحكومات في هذا المجال في أكثر من ١٥٠ دولة واقليما يعمل فيها البرنامج . أود أن أذكر أنني قد طلبت من الممثلين المقيمين في شهر تموز/يوليه ١٩٨٠ - أى قبل بدء السنة الدولية بستة أشهر - أن يتشاوروا مع الحكومات بشأن امكانية ادراج مشروعات المعوقين في برامجها القطرية .

ونتيجة لزيادة الوعي عن طريق السنة الدولية للمعوقين ، فان البرامج القطرية للفترة ١٩٨٢/١٩٨٦ تبين أن بعض الحكومات تنوى زيادة الاعتمادات المأخوذة مما توفره من موارد وتخصيصها لأنشطة مكافحة العجز وإعادة التأهيل . ان أول برنامج قطري أعد بعد هذه المبادرات وهو مشروع بورما ، قد تم تلقيه في المقر في نيويورك وهو يبين زيادة بنسبة ١٠ في المائة في الموارد التي سوف تخصص للرعاية الصحية بحيث تبلغ عشرة ملايين دولار ، يخصص منها مبلغ ١٢ مليون دولار لخدمات مكافحة العجز وإعادة التأهيل . ويحدوني الأمل الخالص ، في أن يدل ذلك على اتجاه في البرامج القطرية خلال الثمانينات . ان الصورة سوف تتضح أكثر في العام المقبل عندما نتلقى جميع البرامج القطرية التي سوف تقدم الى مجلس ادارة البرنامج الانمائي في أيار/مايو ١٩٨٢ . وفي آونة نعيش فيها جميعا بالحفاظ على الدفعة التي ولدتها السنة الدولية أو بزيادة قوتها ، ربما سوف يمكن أكبر اسهام يقدمه البرنامج الانمائي في تنفيذ أهداف السنة الدولية في مشروعات مكافحة العجز وإعادة التأهيل المزمع تنفيذها في السنوات الخمس المقبلة .

وبالاضافة الى ذلك ، فاني أرى أن الممثل المقيم للبرنامج الانمائي ، يمكن أن يلعب دورا خاصا على المستوى القطري بصفته المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة ، وذلك عن طريق مساعدة حكومة الدولة على تجميع المشروعات الفردية التي تدعمها الأمم المتحدة في اطار شامل لمكافحة العجز في هذا البلد . وعلى سبيل المثال ، فلقد تم في الماضي وضع عدد من المشروعات أكثر من اللازم لاقامة مؤسسات مأخوذة عن نماذج من الدول الصناعية ، عزلت المعوقين عن تيار الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولم تستفد منها الا نسبة بسيطة من المعوقين بتكلفة عالية جدا للفرد . ان خطة العمل الدولية لصالح المعوقين تتطلب أسلوبا أوسع وأكثر اتساقا خلال العقد المقبل . ان أسلوب مكافحة العجز وإعادة التأهيل ، يجب أن يدرج بصورة أفضل في عملية التنمية ككل . ان التعاون الفني يمكن أن يلعب دورا حاسما في هذه العملية ، وسوف تتطلب جهودنا الدعم المشترك من مختلف الوكالات التابعة لأسرة الأمم المتحدة . وعلى سبيل المثال ، فان المشروع الذي أشرت اليه والذي يحظى بدعم برنامجنا والمزمع تنفيذه في بورما ، سوف يتحقق بالتعاون بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية . وفي لاوس تتعاون منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة



وببرنامج الأمم المتحدة الانمائي في اجراء حصر على مستوى الدولة لحالات العجز . وقد أبدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى اهتماما بالانضمام الى هذه الجهود . وفي بنغلاديش انضم برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة الى الحكومة في تأييد عقد ندوة وطنية لمكافحة العجز واعادة التأهيل . ان الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، هم دائما تحت تصرف الحكومات لاعطائها المشورة حول كيفية وضع المشروعات التي تكمل وتدعم بعضها البعض . ولقد طلب من الكثيرين دراسة مشروعات لتحديد امكانية ادخال عناصر العجز فيها ، ودراسة ما اذا كان من الممكن اشراك المعوقين فيها . وعلى سبيل المثال ، فانه في دول تضع نظما للرعاية الصحية الأولية ، قد يكون من الممكن اعادة تدريب العاملين الذين لم يشمل تدريبهم معالجة المعوقين ومكافحة الاعاقبة بتكلفة منخفضة نسبيا .

وبالمثل في الدول التي تفتقر الى نظام للرعاية الصحية في الريف ولكنها تمتلك شبكة من القابلات التقليديات ، فان تدريب هؤلاء القابلات يمكن أن يرفع من مستواهن بأقل تكلفة ممكنة لتمكينهن من تعليم عدد من النساء لرعاية المعوقين ولمنع وفيات الأطفال والأمهات أو خفض معدلها ، والقيام بالاجراءات الصحية في المنازل ، كغلي المياه غير النظيفة واعطاء الأولوية لارضاع المواليد وزيادة فهم المتطلبات الغذائية الأساسية . ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، على مستوى القطر ، على استعداد لتقديم النصح للحكومات بشأن ادخال هذه الأهداف الهامة في أسلوب التنمية المتكاملة التي عن طريقها يمكن أن يسهم التعاون الفني في تنمية جميع الموارد البشرية في البلاد .

لن أطيل عليكم في ذكر تفاصيل كل المبادرات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الانمائي خلال هذا العام لدعم أهداف السنة الدولية للمعوقين . لكن من الجدير بالملاحظة أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد تعاون تعاوننا وثيقا مع الممثلة الشخصية للأمين العام المختصة بالسنة الدولية للمعوقين السيدة ليتشيا شاهاني وأمانة السنة الدولية للمعوقين . ولقد أسعدنا ، بصفة خاصة ، دعم الندوة العالمية المنعقدة في شهر تشرين الأول / اكتوبر والتي ضمت . ه خبيرا من مختلف مناطق العالم لدراسة امكانية التعاون الفني فيما بين البلدان النامية عن طريق الجهود الوطنية والاقليمية .

ختاما ، أود أن أطرح عليكم احدي الأفكار في اطار السعي لضمان المساواة في الفرص للجميع . ان العناصر البشرية لأية دولة هي عناصر حيوية للتنمية ، وان تطوير هذه الموارد البشرية هو الدور الأساسي الذي يضطلع به التعاون الفني . ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي على استعداد لتقديم الدعم النابع من خبرته الواسعة لهذا الهدف الأساسي . اننا لا نستطيع أن نهدر القدرات القيمة التي تمثل عشر امكانيات التنمية في سعينا للاعتماد على الذات . وكلما تقدمنا في الثمانينات ، وبعد أن شعرنا بمناسبة السنة الدولية للمعوقين بالحاجة الى اعانة أولئك المعوقين في كل مكان على مساعدة أنفسهم ، فلنلتزم بالعمل على اندماجهم بسرعة في تيار الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث يستطيعون المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية جنبا الى جنب مع قرنائهم من غير المعوقين .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٣٥